وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة

دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية

"دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لولاية معسكر"

مقدمة من طرف الطالبة:

شيبان هدى

تحت إشراف أستاذة التعليم العالي:

حجار آسية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ. عتيق عائشة	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة مستغانم	رئيسا
أ. حجار آسية	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
أ. قبايلي الحاجة	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2023 / 2024

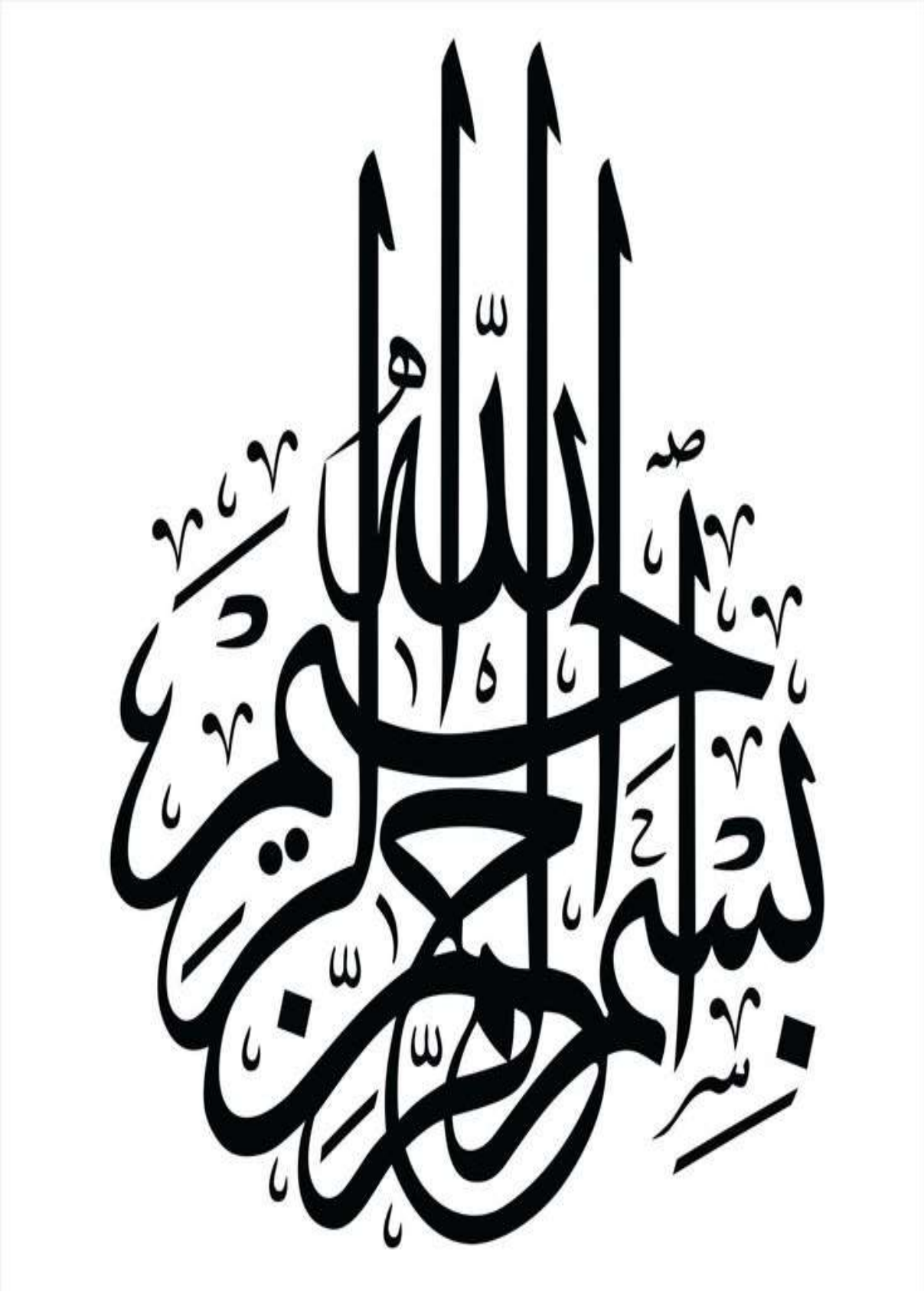
بسم الله الرحمن الرحيم

شكروعرفان

"إذا دعاه من أقبل إليه صادقا تلقاه ومن ترك لأجله أعطاه

وتوكل عليه كفاه"

نحمده حمدا يملأ أرضه وسماه ونشكره على جزيل شكره ونعماه

وصلى الله على سيدنا محمد ومن ولاه

عرفانا بالجميل أتقدم بالشكر إلى:

الأستاذة الفاضلة "حجار آسية"

وكل موظفين "بنك الفلاحة والتنمية الريفية"

من الحارس إلى المدير

وكل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد

الطالبة هدى شيبان

الإهداء

إلى من قيل له "لا تكثر من التفكير

والبحث حتى لا تضل"

فعصى وقد عرف جيدا

أن خير حمد لله

على نعمة العقل هو استخدامه

ملخص

تهدف هذه الدراســة إلى إبراز دور البنوك التجارية وكيفية مســاهمتها في تمويل التنمية الاقتصــادية وتحقيقا لهدف الدراســة تم الاعتماد على المنهج الوصــفي التحليلي، وتوصــلت الدراســة إلى أن البنوك التجارية لها تأثير إيجابي على التنمية الاقتصـادية، وذلك من خلال مسـاهمتها الفعالة في تنشـيط الحياة الاقتصـادية بينما توصـلت الدراسـة إلى ضـرورة عصـرنة النظام البنكي في الجزائر لأنه مازال غير فعال ولا يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر وتبني ادارة الجودة الشاملة.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية – التنمية الاقتصادية

Summary :

This study aims to highlight the role of commercial banks and how they contribute to financing economic development. To achieve the goal of the study, the descriptive and analytical approach was relied upon. The study concluded that commercial banks have a positive impact on economic development, through their effective contribution to revitalizing economic life, while the study concluded... The necessity of modernizing the banking system in Algeria because it is still ineffective and does not respond to the conditions and requirements of the economic transformations that Algeria is experiencing and the adoption of comprehensive quality management.

key words:

Commercial banks - economic development

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
شكروعرفان	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة عامة	01 – 04
الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية	
مقدمة الفصل الأول	06
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	**07 - 22**
المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك التجارية	07
المطلب الثاني: وظائف وخصائص البنوك التجارية	10
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية وأهدافها	13
المطلب الرابع: موارد واستخدامات البنوك التجارية	17
المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية	**23 - 34**
المطلب الأول: مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية	23
المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية ومتطلباتها	26
المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	30
المطلب الرابع: عوائق التنمية الاقتصادية	33
خاتمة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR المحمدية ولاية معسكر	
مقدمة الفصل الثاني	37

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR المحمدية ولاية معسكر	**54 - 38**
المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR المحمدية ولاية معسكر	38
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ومهام مصالحه	42
المطلب الثالث: أنواع القروض والخدمات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	45
المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية	**65 - 55**
المطلب الأول: تقديم ملف القرض	55
المطلب الثاني: دراسة ملف طلب القرض من طرف البنك	56
المطلب الثالث: دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية	59
خاتمة الفصل الثاني	66
خاتمة عامة	68
قائمة المصادر المراجع	72
الملاحق	75

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
(1-2)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	42

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
(1-1)	ميزانية البنك التجاري	22
(1-2)	المصادر المالية للمشروع	56
(2-2)	كائن القرض	56
(3-2)	هيكل التمويل	57
(4-2)	صافي القيمة النقدية (VAN) ومعدل العائد الداخلي (TRI)	57

مقدمة

م

مقدمة عامة

تلعب البنوك التجارية دورا مهما في الاقتصـاد الوطني حيث يعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصـادية وأكثرها حسـاسـية وتأثيرا في نمو اقتصـاديات الدول ,إذ يحتل هذا القطاع مركزا حيويا في النظم الاقتصـادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصـادية ,من خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي والتوزيع الكفء لها في مختلف مجالات الاستثمار والاستغلال .كما تعتبر البنوك إحدى الدعامات الكبرى الأسـاسـية في بناء الهيكل المالي والاقتصـادي للدول ,إذ أنها تعد أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصـادية ,خاصـة في الاقتصـاديات التي تعتمد على السوق في تمويلها.

إن البنوك التجارية هي المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية لما تلعبه من دور في جميع المعاملات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية وتتدخل في جميع القطاعات والأنشطة ومنه لا يمكن أن ينشا اقتصاد قوي أو حتى ضعيف بدون البنوك التجارية ، وهي الممول الرئيسي للتنمية الاقتصـادية، ولمعرفة دورها الهام في الاقتصاد نحن بصدد الإجابة على الإشكالية الآتية:

الإشكالية:

- ما هو دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

التساؤلات الفرعية:

لمعالجة هذه الإشـكالية والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشـكل محاور هذا الموضـوع يمكن تجزئة هذه الإشكالية الرئيسية إلى تساؤلات فرعية هي:

1 - ماهي البنوك التجارية؟

2 - ماهي السياسات المنتهجة من طرف البنوك في تحقيق التنمية ؟

3 - ما مدى مساهمة هذه البنوك في التنمية الاقتصادية ؟

الفرضيات:

بهدف الإجابة على إشكالية البحث نحاول وضع الفرضيات التالية:

1 - تلعب البنوك التجارية دور الوساطة المالية بين فئة المدخرين والمستثمرين.

م

2 - تختلف السياسات المتبعة من طرف هذه البنوك في عملية التمويل تبعا لاختلاف أنواعها.

3 - للبنوك التجارية دور كبير وفعال في التنمية الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

تكمن أسباب التي دعت لاختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وموضوعية تتلخص فيما يلي:

الأسباب الموضوعية:

- يندرج الموضوع ضمن اختصاصنا وتكويننا.
- معرفة مدى اهتمام البنوك التجارية بمجال التنمية الاقتصادية
- اتسام موضوع البنوك التجارية بالقيمة العلمية

الأسباب الذاتية:

- المساهمة قدر المستطاع في إثراء البحث العلمي بالجزائر يمثل هذه المواضيع.
- الميول الشخصي نحو موضوع البنوك وكل ما يرتبط بها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كون أن البنوك التجارية أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومعرفة الدور والمساهمة الكبيرة الذي تلعبه هذه البنوك في تحقيق النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى:

- ✓ إبراز وظائف البنوك التجارية
- ✓ معرفة دور القروض التي تقدمها البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية
- ✓ التعرف على الجوانب التي يتم من خلالها تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية

م

حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية:

تمت هذه الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لولاية معسكر

2- الحدود الزمانية:

تتعلق بالفترة الزمنية يعني مدة التربص الذي تمت فيه الدراسة في البنك من 04 فيفري 2024 إلى 04 مارس 2024.

صعوبات الدراسة:

- السرية والتحفظ لدى مسؤولي إدارة البنك
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية
- عدم وجود علاقة تواصل بين الجامعة والمؤسسات المصرفية

الدراسات السابقة:

هناك عدة أطروحات ومن أهمها ما يلي:

- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تدقيق نقود ومالية بعنوان "دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة بسكرة)" للطالبة ناجي حليمة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.
- مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، تحت عنوان "دور البنوك التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة حاسي مسعود)" للطالبين بن جروة إبراهيم وبوحفص محمد مرتضى، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2023/2022.

المنهج المستخدم:

اعتمدنا في دراستنا منهج متنوع تعايشا مع الموضوع المدروس حيث استعملنا المنهج الوصفي التحليلي لعرض المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، وكذلك على البيانات والمجلات، الكتب،

م

ولغرض تحليل ما تم تجميعه من معلومات والبيانات والأســس المكونة للإطار النظري حيث يعتمد هذا المنهج بكثرة، وفي الجانب التطبيقي قمنا بالزيارات الميدانية لمؤسسة التربص.

تقسيمات البحث:

يتم تقسيم هذا البحث إلى فصلين رئيسيين كالتالي:

- الفصل الأول: يشمل عموميات حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، وتضمن هذا الفصل مبحثين حيث عالجنا في المبحث الأول ماهية البنوك التجارية، وكذلك نفس الشــيء في المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى ماهية التنمية الاقتصادية.
- الفصــل الثاني: خصــصــناه لدراســة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بالمحمدية ولاية معسـكر، وتضـمن مبحثين حيث قمنا في المبحث الأول بتقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وعرض هيكله التنظيمي وأهم خدماته، أما المبحث الثاني فقد عالجنا موضــوع دراســتنا وهو دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول

عموميات حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل الأول

تحظى البنوك التجارية بأهمية بالغة في أي اقتصاد، حيث تساهم بشكل كبير في زيادة نموه، أي أنها من الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث وكذلك العصب المحرك له وترتبط أهمية البنوك التجارية بنسبة الزيادة الحاصلة في عملية التنمية من خلال البنوك التجارية ولفهم الموضوع سنقدم في بداية هذا الفصل تعريف البنوك التجارية و بعض الأمور التي تخص البنوك التجارية وأيضا سوف نسلط الضوء على ماهية التنمية الاقتصادية ، وللقيام بهذا قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية وأدركت الحكومات أهمية هذا النشاط المصرفي في حسبانها، ودور هذه البنوك عند إعداد الخطط التنموية السنوية وغيرها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

أولا: نشأة البنوك التجارية

ارتبط نشوء البنك وتطوره بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، إذ أن أول شكل من أشكال البنوك ظهر في بلاد الرافدين عام 3500 ق .م .وتعتبر المبادئ التي وضعها حمورابي عام1675 ق.م في شريعته من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع والتسليف والفوائد والضمانات المرتبطة بها.

ويتقدم التجارة بين الشعوب وظهور النقود كإحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري فقد بدأت ظاهرة إيداع الفائض منها. بالإضافة إلى الحلي والمعادن الثمينة كودائع مقابل حصول هؤلاء على عمولة نظير حراستها والمحافظة عليها. حيث تعتبر هذه الظاهرة من أول أشكال التعامل المصرفي في المجتمع حيث استمرت حقبة من الزمن حتى ظهرت في القرون الوسطى ظاهرة الصراف الذي يكسب دخله من مبادلات العملات بعضها ببعض بين رجال البحارة والتجارة الذين كانوا يترددون على موانئ أوروبا الجنوبية.

ومع تطور الزمن لاحظ رجال البنوك أن نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إليهم للمطالبة بتحويلها إلى نقود أو لتحويلها إلى الأشياء التي تماثلها، ومن ثم يتبقى لدى هذه البنوك مبالغ نقدية كبيرة خاملة، حيث رأى رجال البنوك إمكانية التصرف بها بإقراضها للغير، وبضمانات معينة، مقابل حصولهم على فائدة معينة دون الإخلال بمبدأ الثقة بينهم وبين المودعين، طالما أنه في وضع يسمح له بالوفاء بطلبات المودعين، ويسمى الجزء من الأموال الذي لا يتم التصرف به بالاحتياطي النقدي، وهو يمثل نسبة معينة من الودائع التي يلتزم بها البنك إزاء عملائه حين طلبهم استرداد ودائعهم وفي هذه الحالة جمعت البنوك بين وظيفتين هما :قبول الودائع والإقراض معاً، ثم تطورت هذه الأعمال وظهرت أشكال أخرى عديدة من التعامل المصرفي، حتى وصل إلى ما نعرفه عنها اليوم من تطور ومكانة في الاقتصاد الوطني لجميع البلدان. [1]

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص11

ويذكر المؤرخون أن أول بنك ظهر بشكله الحديث كان بمدينة البندقية عام 1557 م، وفي عام 1587 ظهر بنك آخر هو بنك ريالتو بمدينة البندقية ومنها انتشرت البنوك في بقية أوروبا، ومنها بنك أمستردام في هولندا عام 1609، وبنك هامبورغ بالمانيا عام 1619، وبنكإنجلترا عام 1694. وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول عام 1800م، وقد عرف العرب قبل الإسلام النشاط المصرفي حيث يشير المؤرخون أن المكيون قبيل الإسلام وصلوا إلى درجة عظيمة من التبادل التجاري وكان اعتماد الروم عظيماً على هذا التبادل.

وظهرت تخصصات في الإنتاج التبادلي مثل تبادل تمور البحرين مقابل الزيت والزبيب والخمور من الشام، وعرف المكيون آنذاك استثمار الأموال بطريقتين وهما الأولى: وهي إعطاء المال مضاربة على حصته من الربح، أما الثانية: هي الإقراض بالربا الذي كان شائعاً في الجاهلية بين العرب أنفسهم وبينهم وبين اليهود، وجاء الإسلام فحرم الربا وأبقى ما عداه من التعاملات التجارية لكن أسباب التخلف التي حلت بالبلاد الإسلامية قد أدت إلى قطع كل صله بما كان قائماً ومعروفاً من أشكال التعامل المصرفي القديم وخضع الشرق للغرب المستيقظ من العصور الوسطى حتى فجره الجديد. [1]

هذا وقد ساهم تنوع العمليات الاقتصادية والمبادلات التجارية في تنوع وتعدد العمليات المصرفية، مما استدعى تخصص البنوك في أنواع معينة من العمليات، فظهرت البنوك المتخصصة.

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

تعددت وتنوعت تعاريف البنوك التجارية وسوف نتطرق أولا إلى تعريف البنك ثم نذكر أهم تعاريف البنوك التجارية فيما يلي: [2]

- **البنك:**

يعرف البنك بأنه مكان تجميع الأموال على شكل ودائع أو مدخرات صغيرة، أو اشتراكات ليتم توظيف هذه الأموال واستخدامها تبعاً لدرجة استقرارها ومقدارها وحجمها.

- **البنوك التجارية:**

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص12

[2] مرجع نفسه، ص12، ص13

التعريف الأول: يعتبر البنك التجاري" نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك ،التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال".

التعريف الثاني: عرف بعض الكتاب البنك بأنه: "المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها". ويرى آخرون في البنك التجاري: "مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها".

على الرغم من تعدد التعاريف إلا أنها جميعاً تشترك أو تتفق بأن البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو فروض لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق عدة أهداف من أهمها:

- الحصول على عائد مناسب لمالكي البنك هو العائد على رأس المال
- تنظيم عملية استثمار الموارد المالية المتاحة لدى الأفراد، بما يعود بالنفع عليهم والخدمة للاقتصاد الوطني

ولكي تتخذ أية مؤسسة صفة البنك التجاري، لابد من توافر عدة شروط حتمتها التشريعات المصرفية وهي:

- أن الأعمال التي تمارسها المؤسسة المصرفية هي على سبيل الاحتراف أو الاعتياد وليس نشاطاً طارئاً مؤقتاً
- إن المتاجرة بالنقود التي يمارسها المصرف على سبيل الاحتراف تعني أن الأموال التي يستخدمها في عملياته هي من الأموال التي يتقاضاها من الجمهور أفراداً أو مؤسسات على شكل ودائع أو قروض أو ما في حكمها. تقدم البنوك التجارية خدمتها المصرفية للجمهور دون تمييز، كما تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم، وتعتبر البنوك التجارية من أكثر الوسطاء كفاءة لخدمة كل من المقرضين المدخرين والمقترضين.

والجهاز المصرفي يلعب دوراً كبير الأهمية في خدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته الإنتاجية منها والمالية، فهو بما يملكه من وسائل وإمكانيات تتيح له تجميع الأموال والأصول النقدية من مصادرها المختلفة، ليعيد استخدامها واستثمارها في شتى مجالات الاقتصاد الوطني. تحقيق أهدافعديدة من أهمها زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين. [1]

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص13

المطلب الثاني: وظائف وخصائص البنوك التجارية

أولا: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف مختلفة إلى جانب الوظيفة الأساسية وهي خلق النقود الكتابية وسنتطرق اليها فيما يلي: [1]

1) خلق نقود الودائع:

يعتبر خلق النقود الكتابية من أوسع النقود انتشارا في المجتمعات الحديثة الفكرة الاساسية تأتي من اعتياد الافراد في المجتمعات الحديثة على تسوية مدفوعاتهم عن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم التي في البنوك التجارية.

2) قبول الودائع:

يعتبر من اهم الاعمال التي تقوم بها البنوك التجارية، حيث يتم خلق النقود المصرفية عن طريق هاته الودائع وهي الوظيفة الاساسية للبنوك التجارية، وهي على عدة انواع (ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع بإخطار، ودائع الادخار ..... الخ).

3) تقديم القروض:

وهو ما يعرف بمنح الائتمان، حيث تقوم البنوك التجارية بالإقراض يعتبر من المهام التقليدية للبنوك التجارية، حيث يقوم البنك التجاري بتقديم مبلغ معين لمدة معينة لاحد العملاء مقابل قيام هذا الخير بالالتزام شروط وضمانات معينة ودفع فائدة على المبلغ المقترض في الوقت المتفق عليه وتتنوع القروض الى عدة انواع (قروض بدون ضمان، قروض بضمانات مختلفة، فروض بضمان شخصي).

4) خصم الأوراق التجارية:

يعتبر هذا الاجراء من أهم الوظائف في العصر الحديث وتزداد أهميته بازدياد المعاملات الآجلة بين الافراد في المجتمع، فالتاجر يبيع باجل ويحصل على كمبيالات مستحقة الدفع في فترات مستقبلية مقابل

[1] بن جروة إبراهيم، بوحفص محمد مرتضى، دور البنوك التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة حاسي مسعود-)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023/2022، ص06

مبيعاته، وفي حال احتياجه للمال سيلجأ للبنك ليخصمها له فيحصل التاجر على المبلغ اقل من المبلغ الذي كان سيحصل عليه في تاريخ استحقاق الكمبيالة ويستفيد البنك من سعر الخصم في تاريخ استحقاق الكمبيالة.

5) الاشراف والرقابة:

تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من تستخدم فيما رصدت له من اغراض، وللتأكد من مدى ما حققته من اهداف محددة مسبقا للمشروعات التي مولتها.

6) بعض الوظائف الأخرى:

- تمويل التجارة الخارجية من خلل فتح اعتماد مستندي.
- القيام بتحصيل مستحقات العملاء من أي مصدر شيكات كمبيالات، اذونات، أسهم .....).
- منح الفوائد على الودائع للعملاء.
- التعامل في الأوراق المالية سواء الصالح العملاء أو لصالحه.
- استبدال العملات الوطنية بالأجنبية والعكس.

ثانيا: خصائص البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، وتتعلق هذه السمات بالربحية، والسيولة، والأمان وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، والتي تتمثل في قبول الودائع، وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية، وفيما يلي تعرض باختصار كل سمة:[1]

- **الربحية:**

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع. وهذا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي. أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا بالتغير في إيراداتها، وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضا لآثار الرفع المالي فإذا ما

[1] كموم عبد القادر، تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 29، تخصص تسويق العمليات المصرفية والمالية، جامعة الجزائر 03، ص32

زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها وإذا كان للاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية. بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فوائد عليها سواء حقق أرباح أم لم يحقق، فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه ومن ثم إذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول بل ربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق أما الاعتماد على الودائع التي كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق للبنك حافة صافي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها وبالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك، مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار هذا ويطلق أحيانا على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية.

- **السيولة:**

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس ويزودنا التاريخ بدروس مستفادة في هذا الصدد، فلقد اضطر بنك انترا اللبناني إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين وأقفل أبوابه في 14 نوفمبر 1966، وذلك نتيجة لزيادة مفاجأة في المسحوبات التي يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية.

- **الأمان:**

يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار. فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك أدت إلى إعلان إفلاس البنك.[1]

[1] كموم عبد القادر، تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص34

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية وأهدافها

أولا: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقاً للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي: [1]

- **من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:**

1- البنوك التجارية العامة:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيس في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها. وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

2- البنوك التجارية المحلية:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محددة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة. وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

- **من حيث حجم النشاط:**

1- بنوك الجملة:

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2- بنوك التجزئة:

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم. وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر

[1] كموم عبد القادر، تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص34، ص35

الوحدات المالية قيمة من خلالها خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك، والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

- **من حيث عدد الفروع:**

1- البنوك ذات الفروع:

وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة شكلاً قانونياً لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع. ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.[1]

2- بنوك السلاسل:

وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إدارياً، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- بنوك المجموعات:

وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي. وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

4- البنوك الفردية:

[1] محمد سعيد، أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص18

إنها منشـــأة فردية تكون محددة رأس المال، ولذلك فهي ســـوف تتعامل في المجالات قصـــيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصـومة وغير ذلك من الأصـول عالية السـيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.

5- البنوك المحلية:

وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضـــع هذه البنوك للقوانين الخاصـــة بالمنطقة التي تعمل بها كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.[1]

ثانيا: أهداف البنوك التجارية

يمثل البنك التجاري اهمية كبيرة في الاقتصـاد تختلف حسـب الوظائف التي يؤديها، وقد اشـار البعض ان اهداف البنك التجاري تنقسم إلى ما يلي:[2]

✓ **أهداف عامة:**

هي تلك الاهداف التي تتعلق بالسياسة المصرفية للبنك مثل تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

✓ **أهداف وظيفية:**

وهي تلك الاهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثل الاهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء واختيار العمالة كغيرهما.

كما أشار البعض الآخر أن اهداف البنك التجاري تتضمن ما يلي:

✓ **أهداف عامة:**

وهي التي تتركز على تعظيم القيمة السوقية وتعظيم الربحية في الاجل الطويل.

[1] كموم عبد القادر، تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص35

[2] عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص12

✓ **أهداف فرعية:**

وهي مجموعة الأهداف التي تتمثل فيما يلي:

✓ **تحقيق الامان:**

اي العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر المختلفة مثل تدهور معدلات الربحية والسيولة وعدم كفاية راس المال والانخفاض الملحوظ في كفاءة الادارة في النشاط.

✓ **الخدمة:**

يقصد به التركيز على تنمية الخدمات التي يقدمها البنك في حدود السعر والربحية في الاجل الطويل مع مراعاة ظروف المنافسة.

✓ **النمو:**

وهو يتركز على نمو الارباح البنك في الاجل الطويل مما يؤدي إلى زيادة سعر السهم وزيادة الحصة السوقية.[1]

المطلب الرابع: موارد واستخدامات البنوك التجارية

[1] عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص12

إن البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى رغم اختلافها عن هذه الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها إلا أن لها نفس مصادر التمويل شأنها في ذلك شأن المؤسسات الأخرى بعد أن تحصل البنوك على مواردها المالية من مصادر مختلفة تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات. [1]

أولا: موارد البنوك التجارية

يقصد بمصادر الأموال بأنها الأموال التي توفرت لدى البنك، والتي يستخدمها في تمويل استثماراته. في البداية تكون موارد البنك مقتصرة على رأس المال المدفوع من المساهمين والأصول اللازمة للبدء في ممارسة نشاطه و بعد أن يبدأ البنك في ممارسة نشاطه و يكسب ثقة زبائنه تبدأ الودائع بالانسياب عليه من قبل الأفراد و المشروعات و هي ما تشكل أغلبية موارد البنك.

حيث لا يمكن لأي بنك أن يباشر أعماله إلا إذا كان له موارد مالية يعتمد عليها في ممارسة أعماله وهي تمثل التزامات عليه اتجاه الغير و تتكون من:

1) الموارد الذاتية:

تتمثل في تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلي و هي تمثل النواة الأولى لموارد البنك و اللازمة لتكوينه وممارسة أعماله و تتكون من العناصر التالية:

1- رأس المال المدفوع:

و هو ما يدفعه المساهمون من أموال و يعكس مدى متانة المركزالذي يتمتع به البنك التجاري في الأوساط المصرفية و يلزم القانون في أي دولة البنوك، ألا يقل رأس مالها عن حد معين يسمح للبنك بأن يكون موضع ثقة بالنسبة للمتعاملين معه و يمكن زيادة رأس المال للبنك من خلال إصدار أسهم جديدة أو عن طريق الأرباح المحتجزة. [2]

2- الاحتياطات:

[1] محباخلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص228

[2] محمود يونس، كمال أمين الوصال، اقتصاديات: نقود وبنوك وأسواق مالية، قسم الاقتصاد للنشر، الإسكندرية، 2005، ص231

و تتكون الاحتياطات بغرض تدعيم المركز المالي للبنك التجاري في مواجهة أي خسـائر غير متوقعة نتيجة انخفاض قيمة بعض أصـوله ، و يتم تكوين الاحتياطات عن طريق اجتياز جانب من الأرباح التي تعرف بالأرباح الغير موزعة سنويا و تنقسم إلى نوعين هما:

أ- الاحتياطي القانوني:

هو الاحتياطي الذي يفرضه القانون و يقتطع بنسبة معينة حتى يصبح مساويا لرأس المال المدفوع، إذ أنه يقتطع من رأس المال وعندما يسـتقر البنك يقتطع نسـبة مئوية معينة من الأرباح الصـافية قبل توزيعها.[1]

ب- الاحتياطي الخاص:

حيث يحتفظ به البنك اختياريا وعادة يطلق على هذا النوع اسم الاحتياطي الخفي و يعتمد مقدار هذا الاحتياطي من تقدير إدارة البنك إلى الحاجة في المستقبل ويحتفظ بمثل هذا الاحتياطي لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل. [2]

3- الأرباح غير الموزعة:

عادة ما يترتب عن نشـاط البنك أرباح في نهاية السـنة لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها و الباقي يضاف إلى رأس مال البنك.

2) الموارد الخارجية:

وهي الموارد المالية التي يتحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين و هي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده و تشمل ما يلي:

1- الودائع:

وهي تمثل مبالغ نقدية مفيدة في سجلات البنوك يستحقها المودعون و حسب العملة المودعة أو المتفق عليها، وتعتبر من أهم موارد البنك ، حيث تشكل في الظروف العادية نسبة عامة من إجمالي موارد البنك

[1] زياد رمضان، إدارة العمليات المصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط06، عمان، 1997، ص75

[2] ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، ط02، الإسكندرية، 2008، ص276

وهي على عدة أنواع وكل فرد ينفرد بخصائص معينة تميزه عن الأنواع الأخرى و هي الودائع الجارية، ودائع لأجل وودائع بإشعار .[1]

بالإضافة إلى الأنواع السابقة نجد ودائع التوفير وتسمى أيضا الودائع الادخارية و هي عبارة عن ودائع الأجل إلا من حيث الإجراءات المفروضة على عملية السحب والإيداع، كما أن هذا النوع يتسم أيضا بصغر مبالغها و الفوائد التي يحصل عليها المودعين تكون أقل من الفوائد التي يحصل عليها أصحاب الودائع لأجل.

2- الاقتراض من البنوك المركزية:

من المعروف أن البنك المركزي هو بنك البنوك و هو المقرض الأخير لهذه البنوك، و من ثمة فإنه يمكن للبنوك أن تقترض من البنك المركزي أو من الهيئات الدولية الأخرى، والهدف من هذا الاقتراض علاج بعض المشكلات المؤقتة التي تعترض موقف السيولة في البنك مواجهة التوسعات الموسمية في التمويل بالإضافة إلى استخدام هذه القروض خاصة الطويلة الأجل في تمويل الاستثمارات ولا يقوم البنك المركزي بتقديم القروض في أي وقت و بدون ضابط إلا بعد دراسة الغرض من هذا القرض.[2]

3- الاقتراض من البنوك التجارية:

يعد الاقتراض من البنوك التجارية اقتراضا قصير الأجل و يأخذ هذا الاعتراض صورا من أهمها الاقتراض بمقتضى اتفاق مادة الشراء، حيث يقوم البنك المقترض ببيع أوراق مالية إلى بنك آخر على أن يتم الاتفاق بإعادة شراء تلك الأوراق المالية في تواريخ محددة وسعر فائدة معين.

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية

بعد أن تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مختلف المصادر تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات، وهناك مجموعة من العوامل يمكن أن تؤثر على كيفية توزيع هذه الموارد بالنسبة لمختلف الاستخدامات وهي:[3]

- اختلاف النظام الاقتصادي والائتماني

[1] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص08

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمتحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص181

[3] محمود سجنون، الاقتصاد النقدي المصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص78

- مدى أهمية النشـــاط المصـــرفي في تحريك الفعالية الاقتصـــادية ومدى انتشـــار الوعي المصـــرفي للمتعاملين سواء كانوا جمهور أو مؤسسات
- التفاوت في الإمكانيات المالية للبنوك وطبيعة النشاط المصرفي
- البناء الهيكلي للودائع التي يتلقاها البنك من حيث الآجال ومن حيث السيولة وطبيعتها.
- مدى تدخل البنك المركزي ونوعية التسهيلات المصرفية الممنوعة.

مما تقدم فإن البنك التجاري يقوم بممارسة نشاطه على أساس عاملين هما السيولة والربحية، حيث يسعى البنك إلى إيجاد أحسن للملائمة بينهما. وعليه يمكن تقسيم استخدامات المصارف التجارية إلى ثلاث مجموعات حسب درجة السيولة كالتالي:

1) الأصول تامة السيولة وعديمة الربحية:

تشـمل هذه المجموعات على النقدية بخزينة البنك ورصـيد البنك التجاري لدى البنك المركزي وسـيتم التفصيل فيما يلي:

1- النقدية بخزينة البنك التجاري:

ويطلق عليها الســيولة من الدرجة الأولى وهي النقود الحاضــرة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه والتي تتخذ أساسا شكل الأوراق النقدية ويحتفظ بها لمواجهة المسحوبات اليومية.

2- رصيد النقدية لدى البنك المركزي:

يفرضـه البنك المركزي على البنوك التجارية التي تحتفظ بنسـبة من ودائعها على شـكل سـيولة نقدية حاضرة في خزائنه وهو المسؤول عن تحديد هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية.[1]

2) الأصول السائلة والمدرة للعائد:

تتسم هذه النوعية من الأصول بتمتعها بدرجة عالية من السيولة مع وجود معدل يتناسب عكسيا مع درجة السيولة وتنقسم إلى:

1- أصول شديدة السيولة: (أصول شبه نقدية):

[1] ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة الجامعة، ط01، الإسكندرية، 2002، ص277

وهي تتمثل في تلك الأصول التي يمكن تحليلها إلى سيولة بسهولة وتتضمن:

- الأوراق المالية والتجارية والمخصومة:

تختلف الأوراق المالية من حيث ضمانتها ولكن بشكل عام ينخفض الإيراد الذي يحصل عليه البنك عند توظيف أصول في شكل أوراق مالية أو تجارية بانخفاض المخاطر المحتملة كما أنه كلما زادت درجة السيولة كلما انخفض العائد والأوراق التجارية المخصومة يحتفظ بها البنك كأصول، إذ أنه في حالة ما إذا احتاج البنك إلى نقود سائدة لجأ إلى البنك المركزي ليعيد خصم هذه الأوراق مقابل سعر إعادة خصم يقل عن سعر الخصم الأول... [1]

- الأرصدة النقدية المستحقة على المصارف الأخرى
- القروض المقابلة للاستدعاء.

2- أوراق مالية حكومية:

وهي من الأصول العالية السيولة بسبب الثقة العالية في الجهة المصدرة لها وهي تتراوح بين أصول قصيرة الأجل مثل أذونات الخزانة والتي يكون الحد الأقصى لأجلها سنة وأصول طويلة الأجل من السندات التي تصل أجالها إلى عشر سنوات.[2]

3- القروض والسلف:

وتشمل كافة القروض والاعتمادات الممنوحة للعملاء سواء المضمونة أو غير المضمونة كما تشمل القروض الممنوحة للبنوك المتخصصة والسندات الأذنية التي تصدرها الهيئات والمؤسسات العامة بضمان وزارة الخزانة كما تشمل الديون المشكوك في تحصيلها.

3) أصول عالية الربحية ومنخفضة السيولة جدا:

وهي نوعية من الأصول تدر معدل عائد كبير نسبيا ويستهدف البنك من الاحتفاظ بها في محفظة تحقيق معدل مرتفع للربح، ويتمثل في: [3]

---

[1] السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص64

[2] جميل باشا العيد، التقنيات البنكية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2023/2022، ص31

[3] جميل باشا العيد، التقنيات البنكية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص31

- قروض متوسطة وطويلة الأجل
- الأوراق المالية طويلة الأجل
- الاستثمارات الحقيقية

في الجدول الموالي سيتم توضيح الشكل العام لميزانية البنك التجاري والمتمثلة في عمودين متساويين في القيمة، الأول يمثل موارد البنك، والثاني استخدامات البنك التجاري:

الجدول رقم (1– 1): ميزانية البنك التجاري

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أولا: الأصول تامة السيولة، عميقة الربحية 1- النقدية بخزينة البنك التجاري 2- رصيد النقدية لدى البنك المركزي **ثانيا: الأصول النقدية السائلة والمدرة للعائد** 1- أصول شديدة السيولة: • الأرصدة النقدية المستحقة على البنوك الأخرى • أوراق مالية تجارية مخصومة • القروض القابلة للاستدعاء 2- أوراق مالية حكومية: • أذونات الخزانة • السندات 3- القروض والسلف **ثالثا: أصول عالية الربحية**		**أولا: الموارد الذاتية** 1- رأس المال المدفوع 2- المخصصات 3- الاحتياطات 4- الأرباح غير الموزعة **ثانيا: الموارد الخارجية** 1- الودائع 2- الودائع الجارية 3- الودائع غير الجارية 4- حسابات مدينة للبنوك الأخرى 5- القروض من البنك المركزي	
مجموع الأصول = مجموع الخصوم			

المصدر: جميل باشا العيد، التقنيات البنكية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2023/2022، ص32

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية.

إن التنمية الاقتصادية هي مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وفي هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى إعطاء تعاريف لها وذكر أهدافها، وأهم مصادر تمويلها.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

تنوعت تعريفات التنمية الاقتصادية ومن أهمها نذكر ما يلي: [1]

يعرفها البعض بأنها: " العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم .هذا الانتقال يقتضى إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي".

ويعرفها آخرون بأنها: "العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي". وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء وعلى ذلك فإن عملية التنمية تنطوي على العناصر التالية:

1- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي
2- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية
3- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية اهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان توفير اسباب الحياة الكريمة لهم وبالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة، وسنعرض فيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية:

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، على عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص، النظريات، الاستراتيجيات)، مطبعة البخيرة للنشر، جامعة الإسكندرية، 2008، ص81، ص82

1- زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الإقتصـادية في الدول النامية ذالك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الإقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة اهلها وتزايد نمو عدد سكانها ولا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي.[1]

والدخل القومي نقصـد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، أي ذلك الذي يتمثل في السـلع والخدمات التي تنتجها المواد الاقتصـادية خلال فترة زمنية معينة وليس هناك في شـك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في اي بلد من البلدان إنما تحمها عوامل معينة، كمعدل الزيادة في السـكان وإمكانيات البلد المادية والفنية مثلا فكلما كان معدل الزيادة في السـكان كبيرا كلما اضـطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسـبة أعلى لزيادة دخلها القومي ، فكلما توفرت أموال أكثر وكفات أحسـن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي.

2- رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة إقتصاديا ، ذالك أنه من المتعدر تحقيق الضروريات المادية للحياة المادية وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة مالم يرتفع مستوى معيشة السكان، وبالدرجة كافية للتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة

بكل ما يتضـمنه هذا التعبير من معنى لأن التنمية الاقتصـادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي، فان هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغير في مسـتوى المعيشـة ويحدث ذلك عندما يزيد السـكان بنسـبة أكبر من نسـبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا.

3- تقليل التفاوت في الدخول في الثروات:

هذا الهدف للتنمية الإقتصـادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة تجد انه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسـط نصـيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص19

توزيع المدخول والثروات اذ ستحود طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع الا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي ، وهذا التفاوت من توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع الى حالتين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع.[1]

4- رفع مستوىالحياة:

وتدفع التنمية الاقتصادية الى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجباتهم الاساسية ويتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية :

أ- ضرورة رفع انتاجية العمل دون ان يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة ونحن بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام.

ب- ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي وخصوصا العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشي الآثار السلبية للتصنيع والتحفيز.

ت- ضرورة وجود ادلة وبراهين لصالح التقنيات الاكثر تقدما لكنه تضمن وبنفس الوقت وعيا حادا التجاه التبعية التكنلوجية المعقدة جدا.

ث- توجيه الاستثمارات أفضل توجيه للاستثمار هو الذي يشجع مباشرة أو بصورة غير مباشرة على انتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية.[2]

[1] بن جروة إبراهيم، بوحفص محمد مرتضى، دور البنوك التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة حاسي مسعود-)، مرجع سبق ذكره، ص07

[2] بن جروة إبراهيم، مرجع نفسه، ص07

المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية ومتطلباتها

أولا: أهمية التنمية الاقتصادية

إن اهمية التنمية الاقتصادية تتجلى في العنصرين التاليين:[1]

1- التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة:

من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة وفي هذا الإطار لابد أن تشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين:

1-1- مجموعة العوامل الاقتصادية:

تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي وهي تتمثل في:

- التبعية الاقتصادية للخارج .
- سيادة نمط الإنتاج الواحد .
- ضعف البنيان الصناعي والزراعي
- نقص رؤوس الأموال .
- انتشار البطالة .
- انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة .
- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي ..
- ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار .

2-1- مجموعة العوامل غير الاقتصادية:

وتمس هذه العوامل الجانب غير الاقتصادي وهي بدورها تتمثل في:

- الزيادة السكانية الهائلة.

[1] وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، ط01، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2009، ص06

- انخفاض المستوى الصحي ..
- سوء التغذية .
- انخفاض مستوى التعليم .
- ارتفاع نسبة الأمية .

وعليه يجب على البلدان النامية على تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا وذلك بتبني رؤية وإستراتيجية مدروسة وواضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة ...

2- التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي:

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية، من أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلا صحيحا وكاملا.[1]

ثانيا: متطلبات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها ما يأتي:

1- الموارد الطبيعية:

اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأنها تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية، في حين يرى آخرون أنها لا تلعب دورا حاسما رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره، فهناك بعض الأقطار إستطاعات أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية، فالبلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة

[1] وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص06

بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث يحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر.

أما الأقطار النامية فهي لا تعاني من شحة في الموارد الطبيعية بل تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها، وذلك مرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية ونقص رأس المال وانخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة وما إلى ذلك والتي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية.[1]

إذ يتطلب توفر شرطين في الموارد هما:

- أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه
- أن يوجد طلب على الموارد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها

أما إذا غاب أحد الشرطين فإن الشيء المادي لا تكون له قيمة كمورد.[2]

2- الموارد البشرية:

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية، فالإنسان غاية التنمية ووسيلتها، فمن المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها. إذ يعتبر أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات وهو المستهلك أيضا. وبالتالي فإن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج وتبادل واستهلاك وما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار واستثمار بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوب فيها، إنما يتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان. وما يتمتع به من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة وتبني السياسة الاقتصادية التي تعمل باتحاد تحقيق التنمية القومية.[3]

3- رأس المال:

يعتبر رأس المال من حيث توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات ومعدلات تغيرها، وعليه فهو أحد مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة، وعامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار

[1] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط01، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006، ص184، ص185

[2] محروس إسماعيل، دراسات في الموارد الاقتصادية، الجزء الأول، شباب الجامعة، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص21

[3] أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص74

الوطني، وينظر إليه عادة كنسبة من قيمة الإنتاج الموجه فعلا لتكوين رأس المال في المجتمع من جهة، وقيمة الإنتاج الوطني من جهة أخرى، ولا شك أن زيادة معدل الاستثمار هذا في دولة ما يعني أن الدولة تبذل مجهودا كبيرا لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها، وذلك بإقامة مصانع جديدة، بالإضافة إلى الحصول على المبتكرات والتكنولوجيا الحديثة التي تساعد كثيرا في زيادة إنتاجية العمل، وهنا تبرز الأهمية القصوى الرأس المال في خلق الطاقات الإنتاجية وثم زيادة ورفع مستوى الإنتاج الوطني. [1]

4- التكنولوجيا:

تعرف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع.

والتكنولوجيا تساهم في:

- ✓ زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق الاكتشاف والابتكار.
- ✓ اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية.

وقد تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا في الوقت الراهن بسبب عوامل عدة منها:

- معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي.
- اعتماد التطور التكنولوجي كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفروقات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب، بل على القدرة على إنتاج سلع جديدة أو ابتكار وسائل إنتاج جديدة، التي من شأنها أن ترفع من جودة ونوعية وكمية الإنتاج، وبالتالي تحقيق فائض معتبر ومن ثمة تحقيق التنمية والمساهمة في النمو الاقتصادي. [2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية – مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص42

[2] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص202، ص203

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

إن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات بها، لذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار وبالمستوى الملائم المعدل نمو السكان فيها، وهنا تبرز مشكلة ضالة ونقص معدلات الادخار بهذه الدول كعقبة أساسية أمام زيادة معدلات الاستثمار، الأمر الذي يدعوها للاعتماد على الدول المتقدمة للحصول على القروض اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المتزايدة والمستمرة.

وإذا كان الاقتراض من الدول المتقدمة هو إجراء تقتضيه سرعة التنمية ومتطلباتها في مراحلها الأولى، إلا أنه يتعين على الدول النامية أن تعتمد على نفسها اعتمادا كاملا بتعبئة مدخراتها القومية لتوفير الموارد اللازمة للاستثمارات المطلوبة. ولا شك أن الاستعداد لذلك يتطلب من التشريعات اللازمة وإقرار السياسات الملائمة ومتابعة التنفيذ المستمر حتى يمكن الارتفاع بمعدل الادخار القومي ليصل إلى المستوى المرغوب، كما أنه يتطلب ضرورة الفهم الكامل والواعي للبيئة الاجتماعية ومكوناتها الدينية والحضارية والثقافية ... هذا بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من أشكال وصور التمويل الدولي حتى يصبح هذا المصدر دافعا للنمو الاقتصادي.[1]

ومن مصادر تمويل التنمية الاقتصادية نجد:

1) الموارد المحلية:

تتكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين أولهما الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختيارا، وثانيهما الادخار الإجباري وهو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم، ولا يوجد فرق بين النوعين من جهة نظر تكوين رأس المال، وكل الخلاف ينحصر في مدى التأثير في كل منهما بإتباع سياسة معينة. وتتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي التي يمكن استثمارها مباشرة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، وكما يمكن إقراضها إلى قطاع الأعمال العام والخاص وإلى الحكومة، إما بطريقة مباشرة أو بطريقة الوساطة مثل المصارف. ومن مدخرات قطاع الأعمال الاحتياطات والأرباح غير الموزعة، ومن مدخرات الحكومة والتي تنشأ نتيجة الزيادة

[1] سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988، ص08

إيراداتها عن نفقاتها الجارية ونتيجة لما يتسنى لها للحصول عليه عن طريق التضخم حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار. [1]

2) التمويل المصرفي:

تعتبر البنوك بأشكالها المختلفة أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة، نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية، وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء كان عاما أو خاصا وسواء كان يعمل في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى في تمويل كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل أي تتمثل في احتياجاتها إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.

وفيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة فعادة تقوم البنوك المتخصصة العقارية الزراعية والصناعية" وكذلك بنوك الاستثمار، وفي بعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معينة ووفقا للتشريعات والتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المركزية. وفيما يتعلق بتمويل رأس المال العامل، وذلك المقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية ومن أهمها المرتبات والأجور ومقابل احتياجات التمويل الإضافية لتي تفرضها طبيعة عملية التشغيل والتي تختلف من صناعة إلى أخرى، فتقوم بها البنوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة. [2]

3) التمويل الأجنبي:

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية بشقيها الاختياري والإجباري عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية، ففي عام 1988 بلغ مجمل الاستثمار في الدول النامية الأقل دخلا 18% من إجمالي الناتج المحلي، في حين بلغت مدخراتها 14% فقط، وذلك خارج الهند والصين ومجموعة الدول النامية متوسطة الدخل، ولذا تم تحصيل الفرق من مصادر التمويل الخارجية.

فإذا علمنا أن مثل تلك الدول تخطط للتوسع في استثماراتها، فإن لم تتمكن من تنمية مواردها المحلية فإن حاجتها إلى التمويل الخارجي ستزداد، ولا توجد مشكلة في الدول النامية ذات الدخل المتوسط حيث

[1] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص187

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص262

بلغت اســـتثماراتها 25% في نفس العام من إجمالي الناتج المحلي، بينما كانت مدخراتها 27% من إجمالي الناتج المحلي.

ولما كانت المؤشـــرات الســـابقة إجمالية، فإن هذا لا يحول دون معاناة بعض الدول النامية من عدم كفاية مدخراتها لمقابلة حاجاتها إلى الاستثمار.

وتتمثل أشكال التمويل الخارجي فيما يلي:

- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية.
- المنح والمعونات من الدول الأجنبية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية.[1]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، مرجع سبق ذكره، ص215

المطلب الرابع: عوائق التنمية الاقتصادية

هناك عدة عقبات تتعرض لها التنمية الاقتصادية خاصة للدول المتخلفة نوجزها فيما يلي:

1) العقبات الاقتصادية:

- قلة التكوين الرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.
- انخفاض مستوى الدخل مما ينجم عنه انخفاض حجم المدخرات وانخفاض مستوى التغذية.[1]
- عدم ظهور فرص الاستثمار المربحة.
- قلة المهارات العمالية التي تؤدي إلى انخفاض القدرة على التخطيط والتنظيم.
- عدم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة توزيعا أمثلا.
- ضعف البنيان الصناعي والزراعي.
- سيادة الإنتاج الواحد.
- ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استغلالها مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة. [2]

2) العقبات الاجتماعية السياسية والفكرية:

تعترض الدول النامية صعوبة التغلب على الكثير من العادات والمفاهيم التي لم تعد تتلاءم ومتطلبات المجتمع الحديث والتي تؤثر تأثير سلبي على التنمية مثل كثرة الإنجاب مقارنة بدخل الفرد، فيصعب تعليمهم، علاجهم، توفير السكن الملائم، والعادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي.

بالإضافة إلى إسراف الحكومات في استخدام موارد المجتمع بما لا يتفق ومقتضيات التنمية.

أما المعوقات السياسية فتتمثل في غياب التنظيم السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في الدولة، الأمر الذي يبعد رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية فيؤثر ذلك مباشرة في التنمية. [3]

---

[1] بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، ط01، دار الراية للنشر والتوزيع، 2008، ص119

[2] محمد شفيق، السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص70، ص77

[3] فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1985، ص45

3) العقبات التكنولوجية والتنظيمية:

حيث هناك مشـــروعات اقتصـــادية لا يســـتطيع القطاع الخاص القيام بها لوحده، بل يجب أن يكون هناك تعاون ما بينه وبين القطاع العام في ذلك من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية، [1] بالإضـــافة إلى ســـوء إدارة المنشـــآت وعدم كفاءة الجهاز 2 الحكومي وتسرب العمالة الماهرة من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية.

وللقضـــاء على هذه العقبات وخاصـــة العقبات التكنولوجية والتنظيمية يجب التوجه نحو مشـــاركة القطاع الخاص في المشـــاريع والاســـتثمارات المختلفة من أجل الاســـتفادة من خبراته في التســـيير والإدارة، وضمان لنقل التكنولوجيا وبالتالي التحكم في الجودة والتكلفة.[2]

[1] علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط01، 2011، ص113

[2] محمد شفيق، السكان والتنمية القضايا والمشكلات، مرجع سبق ذكره، ص84، ص86

خاتمة الفصل الأول

بعد عرض مفهوم التنمية الاقتصـــادية وأهدافها ومصـــادر تمويلها وصـــلنا إلى أنه لا يمكن لأي دولة الاستغناء عن دور البنوك التجارية كمصدر جد هام لتمويل التنمية في العصر الحديث لمواكبة التطورات، وعملية التنمية لا تتم بســـهولة وبدون عوائق إذ توجد العديد من العقبات التي تواجهها وتحد من تقدمها. تلعب القروض البنكية دورا كبيرا في تمويل التنمية الاقتصـادية وهذا من خلال تمويل الإنتاج والاسـتهلاك والقيام بتسوية المبادلات.

كما أن لها تأثير كبير على مختلف المؤشرات الاقتصادية إذ تعد العامل الذي يساعد على خلق مناصب شغل وتمويل التجارة الخارجية وكذا تمويل الاستثمارات والادخارات الحاصلة في العالم.

الفصل الثاني

دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR المحمدية ولاية معسكر

مقدمة الفصل الثاني

بعد القيام بإعطاء فكرة حول البنوك التجارية وكل الجوانب الخاصـــة بها وكذا تعرفنا على التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها التي من خلالها أدركنا الأهمية الكبيرة التي تحظى بها البنوك التجارية في إطار عملية التنمية الاقتصـــادية من الناحية النظرية البحث في هذا الموضـــوع تطبيقيا فقمنا بدراســـة احد المشـاريع التي قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويلها ومعرفة الإضـافة التي قدمها هذا المشـروع لعملية التنمية الاقتصادية وعليه قسم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR المحمدية ولاية معسكر

المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR المحمدية ولاية معسكر

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية منها بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي رأى النور بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 106/86 الصادر في 11 جمادى الأولى 1402هـ الموافق ل 1982/03/11 حيث اعتبر آنذاك وسيلة من الوسائل الرامية الى المشاركة في تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف.

المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR المحمدية ولاية معسكر

1- مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

إن إعادة الهيكلة بالنسبة للقطاع المصرفي أدت إلى ميلاد بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف...

وتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلي 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 افريل 1990 ، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار وغيرها، وقد بلغ رأس المال المصرح به للبنك لعام 1999 ما يقارب 33 مليار دينار جزائري، وبلغت ميزانيته أواخر 1999 حوالي 426 مليار دينار. فقد وسع البنك شبكة فروعه ووكالاته فمن 18 مديرية جهوية و 140 وكالة التي ورثها من البنك الوطني الجزائري إلى 29 مديرية جهوية و 173 وكالة في سنة 1985 أي بعد 3 سنوات فقط من تأسيسه ثم 41 مديرية جهوية و 290 وكالة وأكثر من 7000 موظف في عام 2001 ثم أصبح يتألف من 42 مديرية جهوية.[1]

وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري، يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو الأجل، ويمثل أيضا بنك للتنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح القروض المتوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت، وتمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي الزراعي الري،

[1] وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية BDL

والصيد البحري، كتغطية مختلف العمليات المالية لجميع الوكالات الزراعية، وتلبية احتياجات النشاطات الفلاحية وقطاع الغابات والمؤسسات الفلاحية، وجمع النشاطات التي تساهم في تطوير القطاع الزراعي) أطباء، صيدليين، حرفيين ، .... وجمع الهياكل والنشاطات المرتبطة بتطوير القطاع الريفي ككل. ويحتل المرتبة الأولى على الوطني والمرتبة 13 على مستوى إفريقيا و 688 على المستوى العالمي من بين 4100 بنك عالمي، ويتواجد مقره الاجتماعي في الجزائر العاصمة 17 نهج العقيد عميروش صندوق بريد 544 الجزائر.

2- مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

لقد شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية ثلاث مراحل أساسية تتمثل في:

- **المرحلة الأولى من 1982-1990:**

في هذه المرحلة اتخذ البنك هدفه في الاهتمام في تحسين موقعه في السوق المصرفي وخاصة في المناطق الريفية عن طريق العمل على ترقية العالم الريفي من خلال فتح عدة فروع في المناطق الزراعية وتكثيفها، حيث اكتسب الخبرة والكفاءة العالمية في مجال تمويل صناعة الأغذية الزراعية والصناعة الميكانيكية الزراعية، وامتازت هذه المرحلة بتخصيص البنوك ، لذلك اقتصر البنك على تمويل القطاعات ذات الأنشطة الفلاحية.

- **المرحلة الثانية من 1991-1999:**

بموجب صدور قانون 90/10 المتعلق بقانون النقد والقرض الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى متعددة، كالصناعة والتجارة والخدمات دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربط به علاقة متميزة، وقطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة.

أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا إعلام الآلي متطورة تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية عبر مختلف وكالات البنك، حيث مرت هذه المرحلة إلى ما يلي:

في سنة 1991 تم إنشاء نظام (swift) لتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

في سنة 1992 وضع برمجيات :(logiciel sbu: system bancaire universel) وهو عبارة عن شبكة معلوماتية تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة للقيام بالعمليات البنكية(تسيير القروض، وإدارة العمليات النقدية ، وإدارة الاستثمار، والوصول عن بعد إلى حسابات العملاء).

_تجهيز مختلف الخدمات المصرفية

_حوسبة جميع عمليات التجارة الخارجية ويتم تجهيزها الآن يفتح الاعتمادات المستندية لمدة 24 ساعة كحد أقصى.

_تنفيذ مخطط جديد للحسابات على مستوى الفروع والوكالات.

في سنة 1993 : إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية على مستوى الشبكة المصرفية.

في سنة 1994 : بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في إعداد بطاقة الدفع والسحب BADR

في سنة 1996 : إدخال عملية الفحص اللاسلكي (télétraitement) ، فحص وانجاز العمليات المصرفية عن بعد وفي وقت وجيز (معالجة وبيع الخدمات عن بعد)

في سنة 1998 : إعداد بطاقة الصراف الآلي للسحب ما بين البنوك (bancaire carteinter).

- **المرحلة الثالثة من 2000-2006:**

وقد تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العامة لبعث نشاط جديد في مجال الاستثمارات المربحة و إنعاش الاستثمار الإنتاجي وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق، وهذا ما أدى إلى رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المؤسسات المصغرة ، ورفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة، حيث وضع بنك بدر برنامج خماسي لتحسين الخدمات وعصرنة البنك في المجال المحاسبي والمالي، حيث تميزت هذه المرحلة بالقيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وانجاز مخطط تسوية للبنك وفقا للمعايير الدولية.

في سنة 2000: القيام يفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وانجاز مخطط تسوية للبنك وفقا للمعايير الدولية تعميم نظام شبكة الاتصال المحلية مع إعادة تنظيم البرمجيات (SYBU)

في سنة 2001: تدعيم مجال المحاسبة والمالية والعمل على تحقيق الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض، حيث وضع بنك الفلاحة نظاما جديدا في المجال المحاسبي والمالي من أجل معالجة الحسابات المودعة ومراجعة الملفات الخاصة بالاقتراض في أسرع وقت ففي الوقت الحاضر ما بين 20 إلى 90 يوم تتم مراجعة الملفات الخاصة بقروض الاستثمار والاستغلال وذلك من خلال إنشاء مكاتب خاصة لها كالوكالات والمديرية العامة وحتى أنها أنشأت للزبائن مكتب لخدمتهم الشخصية.

في سنة 2002 : تعميم مفهوم البنك الجالس والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك، وبالتالي أصبح البنك الفلاحي والتنمية الريفية البنك الأول في الجزائر بشبكاته المختلفة والكثيرة الحركة والنشاط وأصبح رأسماله يفوق 5.8 مليار دولار و 30 يمثل التجارة الخارجية

في سنة 2003: إدخال نظام SAYRAT وهو نظام تغطيه الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية، وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك.

في سنة 2004: لقد كانت سنة 2004 مميزة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الصك عبر الصورة، فبعد أن كان تحصيل شيكات البنك في مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان العملاء تحصيل شيكات بنك Badr في وقت وجيز وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر.

كما تم تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية le guichet automatique de billets المرتبطة ببطاقات الدفع الذي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة.

في سنة 2005 : قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذه المرحلة إلي إعادة تخصيصه في الميدان الفلاحي أي تمويل النشاطات الفلاحية والمجالات المتعلقة بها.

في سنة 2006: تم فيها إدخال كل من المقاصة الالكترونية Télécompensation، وفي سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف ب télé des virements وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى.

- **من سنة 2006 إلى يومنا هذا :**

تحسين مشروع البنك الجالس بخدمات مشخصة عبر جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ومهام مصالحه

بنك الفلاحة و التنمية الريفية ككل مؤسسة تمتلك هيكل يعتبر كقاعدة تنظيم، حيث يسمح عن طريق مخطط بتقديم بصفة شكلية هيكل البنك ، و كذا العلاقات التسلسلية حسب المسؤولية في مختلف أجزاءه ، ولإتمام دوره على أحسن وجه. بحيث يمكن أن نتطرق إلى الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

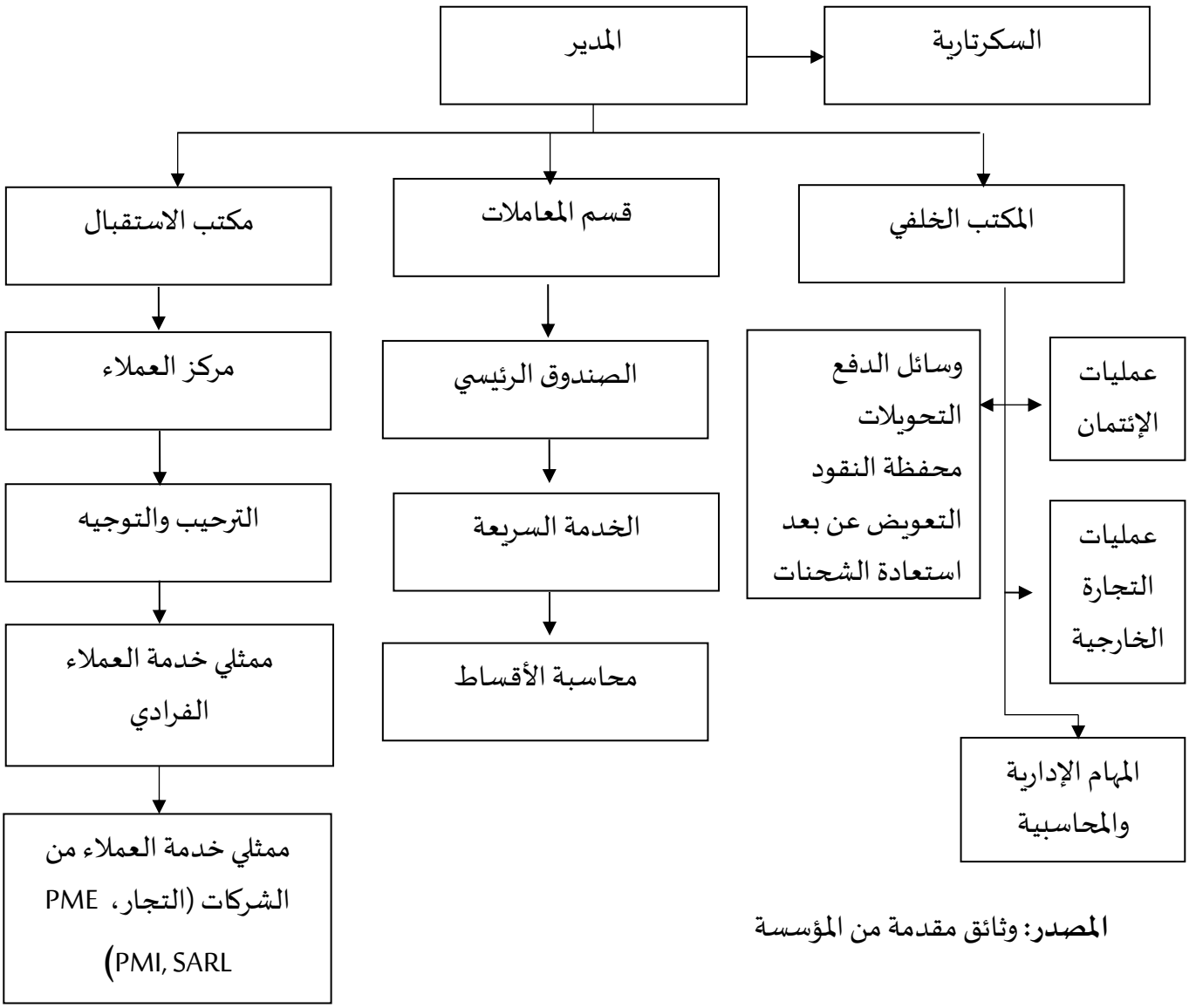

المصدر: وثائق مقدمة من المؤسسة

❖ **مهام مختلف المصالح**[1]

1- المدير:

- تنظيم العمل الجماعي للعمال
- السير على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المجموعة
- استقبال الزبائن المهمين وتوجيهم لإنجاز عمليات تكون معقدة على العمال
- القيام بإرشاد وتوجيه العمال على العمل الايجابي لتقديم جميع خدمات البنك (قروض – فتح حسابات – تقديم بطاقات ...).

2- رئيس مصلحة FrontOffice:

- تنظيم نشاط عمل والسهر على تطوير العمال
- تأطير عمل المكلفين بالزبائن ومتابعة تحقيقهم لأهداف البنك
- مراقبة إدخال بيانات الزبائن على نظام الإعلام الآلي للبنك
- فتح حسابات الزبائن
- مساعدة وتوجيه المكلفين بالزبائن لبيع المنتوجات البنكية
- تسيير وتطوير المحفظة البنكية بالزبائن أصحاب المؤسسات الكبيرة ذات أصول مهمة.
- المشاركة في لجنة القروض للوكالة

3- المكلفة بالزبائن:

- فتح حسابات الزبائن
- القيام بعمليات وتحويلات بنكية

[1] وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية BDL

- القيام بخدمات ما بعد البيع
- ملئ استمارات الزبائن في الملف ونظام الإعلام الآلي
- القيام بزيارات ميدانية لجلب الزبائن للبنك وعرض المنتجات البنكية
- استقبال ملفات القروض

4- المكلفة بالاستقبال والتوجيه:

- توجيه الزبائن كل على حسب حاجته
- إعلام الزبائن على مختلف منتوجات البنك
- تقديم شيكات الزبائن

5- المكلفة بالشباك:

- القيام بعمليات المحاسبية عل مستوى النظام الآلي فيما يخص السحب والإيداع والتحويل.

6- مسؤول جناح عمليات التحويل:

- تنظيم عمليات الشباك والصندوق
- ضمان السير الحسن للموزع الآلي للنقود GAB

7- الصندوق:

- استقبال الزبائن
- دفع الأموال للزبائن

المطلب الثالث: أنواع القروض والخدمات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

1- أنواع القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

أ) قرض التحدي:

1- تعريف قرض التحدى ونطاق تطبيقه:

إن قرض التحدي هو قرض استثماري مدعم يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي سواء تلك المستثمرات الفلاحية مملوكة للخواص او تلك التابعة للأملاك الخاصة للدولة .يوجه هذا القرض إلى جميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في إطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لاسيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية . ويمكن الإشارة إلى أهم النشاطات المندرجة في هذا السياق والتي يتم تمويلها بواسطة قرض التحدي:

- أشغال تحضير تهيئة وحماية الأراضي.
- تطوير السقي الفلاحي
- إنشاء وتجهيز وعصرنة المستثمرات الفلاحية
- تدعيم قدرات الإنتاج
- تثمين المنتوجات الفلاحية وتربية المواشي
- حماية وتطوير الثروة الحيوانية والنباتية
- اقتناء عوامل ووسائل الانتاج
- إنجاز المنشآت الخاصة بتخزين ، تحويل وتعليب المنتوجات الفلاحية
- الإنتاج الحرفي

2- حدود مبالغ القرض :

قرض التحدي يمنح للمشاريع المصادق عليها من طرف الهيئات التابعة لوزارة الفلاحة، ممثلة في الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA) على الشكل التالي:

- واحد مليون دينار جزائري للهكتار الواحد بالنسبة للمستثمرات الفلاحية الجديدة _ سواء تلك المملوكة الخواص أو تلك المحصل عليها بمقتضى قرار الامتياز _ والتي لا تتعدى عشر هكتارات مع مساهمة نقدية أو عينية من طرف المستثمر تقدر ب 10 %

- مائة مليون دينار جزائري للمستثمرين الذين تتجاوز مساحة الأراضي المراد استغلالها من طرفهم -سواء تلك الحائزة لعقود ملكية أو تلك المحصل عليها بمقتضى قرار الامتياز - أكثر من عشر هكتارات مع مساهمة نقدية أو عينية من طرف المستثمر تقدر ب20 %

3- تدعيم سعر الفائدة :

تدعم الخزينة العمومية الفائدة المحسوبة على هذا القرض على النحو الآتي :

- نسبة الفائدة 0 أي تدعيم بنسبة % 100 خلال ثلاث سنوات الأولى.
- نسبة الفائدة 01% خلال السنة الرابعة والخامسة تحسب من النسبة الجاري بها العمل يتحملها المقترض والباقي على عائق الخزينة العمومية.
- نسبة الفائدة % 03 خلال السنة السادسة والسابعة من النسبة الجاري بها العمل يتحملها المقترض والباقي على عاتق الخزينة العمومية.
- ابتداء من السنة الثامنة يتحمل المقترض كل نسبة الفائدة الجاري بها العمل.

4- مدة القرض:

✓ **<u>متوسط الأجل:</u>**

من ثلاث سنوات إلى سبع سنوات (07-03) أما فيما يخص مدة الإرجاء (التأجيل) تكون من سنة إلى سنتين (01-02).

✓ **<u>طويل الأجل:</u>**

من ثماني سنوات إلى خمسة عشر سنة(15-08) ؛

أما فيما يخص مدة الإرجاء(التأجيل) تمتد من سنة إلى خمس سنوات.(01-05)

✓ **نسبة الفائدة** :الجاري بها العمل بعد انقضاء فترة تدعيم سعر الفائدة

5- ملف قرض التحدي:

- طلب خطي للقرض
- شهادة ميلاد أصلية
- دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية
- دراسة تقنية للمشروع مستخرجة من مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية
- نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها
- بطاقة أو شهادة فلاح
- عقد الملكية أو قرار الامتياز
- الفواتير النموذجية
- قرار الاستفادة من الدعم في حالة وجوده
- رخصة البناء للمنشآت المراد انجازها داخل المستثمرة.
- الاعتماد الصحي بالنسبة لحظائر تربية الدواجن والمواشي المراد إنشاؤها
- رخصة مصالح الري لحفر الآبار في حالة ما إذا كان هذا الأخير ضروري

ب) القروض الإستثمارية في إطار تدابير الدعم « ANSEJ » «CNAC» « ANGAM» :

في إطار التدابير والتحفيزات المقدمة من طرف الدولة بإنشاء هيئات عمومية مجسدة في كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « ANSEJ» والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة « CNAC » والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر « ANGAM » .

من أهم النشاطات التي يتم تمويلها من طرف البنك هي كالتالي:

- أشغال، تحضير تهيئة وحماية الأراضي و الغابات
- تطوير السقي الفلاحي
- إنشاء، تجهيز وعصرنة المستثمرات الفلاحية، تربية الدواجن والبيوت البلاستيكية .
- انجاز المنشآت الخاصة بتخزين ، تحويل وتعليب المنتوجات الفلاحية
- الإنتاج الحرفي
- نقل المبردات والبضائع
- التمويل بمعدات المطاعم ، المخابز ، صناعة الحلويات صناعة المولد الغذائية ...الخ
- التمويل بمعدات تعليب المواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية
- تمويل تربية الأسماك والصيد.
- صناعة المشروبات بكل أنواعها
- صناعة التبغ

- **حدود مبالغ القرض:**

بالنسبة للقروض في إطار ANSEJ و CNAC قامت الدولة بتمديد المدة إلى 08 سنوات وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية من 05% إلى 01 % بالنسبة للمشاريع التي قيمتها لا تتجاوز 000 000 5 دج أما بالنسبة للمشاريع التي قيمتها مابين 001 000 5 دج إلى 000 000 10 دج فنسبة المساهمة الشخصية 02% فقط.

وكذا الاستفادة من عدة امتيازات من أهمها الإعفاء الضريبي فيما يخص العتاد الممول .أما بالنسبة لقروض ANGEM فقد قامت الدولة أيضا بتنديد المدة الي 08 سنوات وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية من 05% إلى 01 % بالنسبة للمشاريع التي قيمتها ما بين 000 100 دج إلى 000 00 1 دج مع الاستفادة من الإعفاء الضريبي على العتاد الممول

- **تدعيم سعر الفائدة:**

تدعم الخزينة العمومية الفائدة المحسوبة على هذه القروض بنسبة 75 % إلى 90%

- **مدة القرض البنكي:**

✓ **طويل الأجل:** مددت المدة من 05 سنوات إلى 08 سنوات من ضمنها مدة إرجاء(تأجيل) ثلاث سنوات (03)، لا يسدد خلالها المستفيد لا رأس المال ولا الفائدة.

ويبدأ احتساب هذه المدة (08 سنوات) بعد حصول المعني (ة) على آخر صك بنكي لإنجاز مشروعه. ثم بعد ذلك يقوم بتسديد القرض المحصل عليه من الهيئة المعنية (ANGEM , CNAC , ANSEJ) بدون فوائد في مدة 05 سنوات تبدأ بعد الانتهاء من تسديد القرض البنكي مما يجعل مدة القرض 13 سنة.

- **الملف المطلوب للاستفادة من هذا النوع من القروض:**

يتقرب المستفيد من الهيئة المعنية (ANGEM, ANSEJ, CNAC) بغرض إعداد الملف وإيداعه لديها والتي تقوم هي الأخرى بعرضه على لجنة انتقاء المشاريع ليتم إثرها تحويل ملف المعني إلى البنك الذي تم اختياره في اجتماع اللجنة والذي عادة ما سيكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحكم أن مجال اختصاصه الفلاحة والتنمية الريفية.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلتزم بدراسة الملف ومنح الموافقة عليه كتابيا للمستفيد (في حالة ورود الملف خالي من أي عيب شكلي) في مدة لا تتجاوز (02) شهرين منذ تاريخ إيداعه لدى إحدى وكالاتنا المنتشرة عبر تراب ولاية أدرار، حتى يتمكن المعني من إتمام إجراءاته والاستفادة من القرض الموجه المشروع محل الاستثمار.

ج) **قرض الرفيق:**

1- تعريف القرض الرفيق

يعد قرض الرفيق من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي، وقد جاءت تطبيقا لقانون التوعية الفلاحي الصادر بتاريخ 02 أوت 2008 وذلك بعد إبرام اتفاقية بين وزارة الملاحة من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى بتاريخ 05 أوت 2008. ويعتبر قرض الرفيق قرض موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال السنة

2- النشاطات التي يشملها القرض الرفيق:

بمقتضى المادة الثانية من الاتفاقية المرنة بين وزارة الفلاحة و بنك الفلاحة والتنمية والمستلهمة من قانون التوجيه الفلاحي فإن قرض الرفيق يوجه أساسا إلى ما يلي:

- الزراعة بشتى أنواعها (حبوب ، خضر ، فواكه)
- تربية الدواجن
- تمويل العلف بالنسبة لمربي المواشي
- نشاطات التعاونيات الفلاحية، التجمعات، الجمعيات، فيدراليات أو وحدات مصالح فلاحية.

وتتحمل الخزينة العمومية أعباء فوائد هذا القرض كاملة في حالة ما إذا التزم المستفيد منه بتسديده في آجاله التي وكما نصت عليه الاتفاقية لايجب أن يتجاوز سنة واحدة إلا في حالة القوة القاهرة فيمكن إفادة المستفيد من تمديد أجال تسديد القرض (06) أشهر أخرى

3- ملف القرض الرفيق:

- طلب خطي للقرض
- شهادة ميلاد أصلية وشهادة إقامة
- نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها
- بطاقة أو شهادة فلاح
- بيان يثبت حق الإنتفاع أو ملكية المستثمرة
- الفواتير النموذجية
- بطاقة تعريفية المستثمرة
- دراسة تقنية - اقتصادية للمشروع
- شهادة عدم المديونية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. (CNMA)

- التفاوض مع البنك حول نوعية الضمان

د) قرض الاعتماد الإيجاري (خاص بالعتاد الفلاحي):

1- الاعتماد الإيجاري

هو عملية مالية وتجارية تنشئ علاقة بين البنك والمتعاملين الاقتصاديين ممثلة في عقد تأجير عتاد متعلق مباشر بالاستعمالات ذات المشاريع الاستثمارية الفلاحية حاليا على أن يتم توسيع نطاق الاستفادة من هذا القرض إلى جميع القطاعات الاقتصادية المندرجة في نطاق مدونة النشاطات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي هذه الحالة يعد البنك مؤجرا والزبون مستأجر.

يهدف العقد بعد انجاز جميع مضامينه إلى نقل جميع الحقوق والالتزامات بمجرد الانتهاء من تسديد جميع مستحقات بدل إيجار العتاد

2- نوعية التمويل:

✓ تمويل ثنائي: بين الزبون ودعم الدولة

✓ تمويل ثلاثي: بين البنك، الزبون ودعم الدولة

المدة: تتراوح بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات (03-05)

مدة الإرجاء (التأجيل): 06 أشهر

3- ملف قرض الاعتماد الإيجاري:

- طلب إيجار عتاد (يملأ من قبل الزبون ملحق لدى البنك)
- شهادة ميلاد أصلية
- شهادة إقامة
- نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها
- بطاقة أو شهادة فلاح

- بيان يثبت حق الانتفاع أو ملكية المستثمرة
- فاتورة نموذجية للعتاد محل الطلب
- بطاقة تعريفية للمستثمرة
- دراسة تقنية _اقتصادية للمشروع
- شهادة عدم المديونية للصندوق الوطني للتعاون لفلاحي . (CNMA)
- أي وثيقة احتمالية لها صلة بالمشروع

2- أهم الخدمات المقدمة من طرف البنك:

إلى جانب قيامه بالوظائف التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية، سعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تقديم منتجات وخدمات مصرفية مميزة استقطبت شرائح المجتمع كله، حيث اكتست السوق المصرفية في ظرف وجيز، ونتيجة ذلك اكتسب البنك ميزة تنافسية تجعله قادر على المنافسة والمحافظة على حصة مهمة من السوق المصرفية وتتمثل أهم هذه المنتجات والخدمات في:

- **دفتر التوفير Livret pargne BADR:**

وهو عبارة عن منتج بنكي يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك أو بدون فوائد حسب رغبات المدخرين، وباستطاعة هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات دفع و سحب الأموال في جميع الوكالات التابعة للبنك، وبذلك فإن هذا المنتج يجنب أصحاب دفاتير التوفير مشاكل وصعوبات نقل الأموال من مكان لآخر.

- **دفتر توفير الشباب Livret épargne Junior :**

يقدم بنك بدر أفضل الأوعية الاتحادية التي تناسب جميع فئات المودعين ومن أهمها دفتر توفير الشباب المخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتمرس والتدريب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية.

إن دفتر توفير الشباب يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعين، حيث حدد الدفع الأولي بـــ 500 دينار، كما يمكن أن يكون الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات تلقائية أو أوتوماتيكية منتظمة.

كما يستفيد الشاب صاحب الدفتر عند بلوغه الأهلية القانونية ذو الأقدمية التي تزيد عن خمس سنوات الاستفادة من قروض بنكية تصل إلى مليونين دينار جزائري

أما في حالة السحب الكلي للأموال قبل بلوغ الأهلية القانونية فإن الشاب صاحب دفتر التوفير يحرم من الحق في الاستفادة من الفوائد و الامتيازات التي وضعها البنك.

- **بطاقة بدرCarte BADR:**

منتج طرح في السوق في منتصف التسعينات من القرن الماضي يسمح لعملاء البنك يسحب أموالهم باستخدام الموزعات الآلية للأوراق النقدية التي عادة ما تقع خارج مبنى البنك أو باستخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية التي تشرف عليها شركة النقد الآلي والعلاقات الثقافية بين البنوك SATIM للإشارة فإنه تم توقيف العمل بهذه البطاقة لتستبدل ببطاقة ما بين البنوك.

- **بطاقة ما بين البنوك La Carte Inter Bancaire (CIS):**

وهي بطاقة ممغنطة تسمح لعملاء البنك يسحب مقدار محدد من المال من الموزعات الآلية التابعة للبنك أو من الموزعات الآلية التابعة للبنوك التي وقعت على إصدار هذه البطاقة و هي البنك الوطني الجزائري القرض الشعبي الجزائري بنك الجزائري الخارجي، وكالات البريد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بالإضافة إلى بنك بدر و بنك الخليفة سابقا، للإشارة فإن هذا المنتج قد بدأ العمل به في عام 2001، و تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك.

- **حساب صندوق Les Bons de caisse:**

عبارة عن تفويض لأجل وبعائد موجه للأشخاص المعنويين و الطبيعيين و يمكن أن يكون باسم المكتب أو لحامله.

- **الإبداعات لأجل Les Dépôts à terme :**

وهي وسيلة تسهل على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين إبداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى أجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك للإشارة فإن المبلغ الأدنى للإبداع حدد بـ10000 دينار لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

أما بالنسبة لعملية الإبداع بالعملة الصعبة فقد حدد المبلغ الأدنى بـــ 762.24 أورو أو ما يعادلها بالعملات الأخرى ولمدة ثلاثة أشهر على الأقل.

- **حساب بالعملة الصعبة Les Comptes Devises:**

منتج يسمح يجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائدا محدد حسب شروط البنك.

- **بطاقة السحب:**

وهي تسمح بسحب النقود من الموزعات الآلية التابعة لوكالات بنك البدر، كما يمكن لحاملها أن يقوم بالسحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى، وتسمح أيضا بالقيام بعدة عمليات مثل الإطلاع على الرصيد - طلب تحديد الشيك ... إلخ.

المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي رأى النور بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري حيث اعتبر آنذاك وسيلة من الوسائل الرامية الى المشاركة في تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف

المطلب الأول: تقديم ملف القرض

لتقديم ملف القرض يجب اتباع ما يلي: [1]

- الاسم واللقب لمقدم طلب الائتمان: المدعو هواري...
- الجنسية الجزائرية
- حامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم... الصادرة بـ..
- الحساب الخاص رقم ...
- صيغة ومبلغ الائتمان المطلوب
- تمويل بمبلغ 7.81500.00 دينار جزائري
- الاستثمار: 7.521500.00 دينار جزائري
- مبلغ المساهمة الشخصية 835.797.61 دينار جزائري
- الضمانات المقترحة (رهن حق امتياز أرض فلاحية بقيمة 9.500.000.00دج)
- وقت المعالجة وطلب الائتمان: 30 يوم عمل (بعد التحقق من السندات)

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الثاني: دراسة ملف طلب القرض من طرف البنك

❖ **المصادر المالية للمشروع:**

يبين هذا الجدول المصادر المالية للمشروع حيث نجد أن هناك مساهمة شخصية تقدر ب 10% من قيمة المشروع، أي يتحملها المستفيد وتساوي 835797.61دج والقيمة المتبقية تقدر ب 90% من قيمة المشروع يدفعها للبنك وتساوي 7521500.00دج

الجدول رقم (2-1): يبين المصادر المالية للمشروع

المصادر المالية	النسبة من قيمة المشروع	قيمة المبلغ بالدينار الجزائري
مساهمة شخصية	10%	835797.61
مساهمة البنك	90%	7521500.00
المجموع	100%	8357297.61

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

❖ **هيكل التمويل:**

الجدول رقم (2-2): يبين كائن القرض

البيان	الكمية	الوحدة	سعر الوحدة	السعر
- حوض تجميع سعته 1500م^3 في غشاء أرضي	01	U	1200000.00	1428000.00
- شبكة التنقيط	07	Has	1820000.00	2165500.00
- رأس المحطة	01	U	80000.00	95200.00
- محرك 02 سلندر	01	U	550000.00	554500.00
- خرطوم دوار150م	263	M	1860.00	582124.20
- مضخة محرك gep	01	U	49831970	593000.44
- زراعة الحمضيات	2800	U	90000	2746300.00
- مصدات الرياح	2100	U	4000	91560.00
المجموع				**8357297.61**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ملاحظة: كمية الحمضيات لا تزال مبالغ فيها للغاية

الجدول رقم (2-3): يبين هيكل التمويل

البيان	التكلفة الكلية	القرض الثاني	المساهمة الشخصية	قرض التحدي
- حوض تجميع سعته 1500 م3 في غشاء أرضي	1428000.00			
- شبكة التنقيط	2165500.00			
- رأس المحطة	95200.00			
- محرك 02 سلندر	554500.00			
- خرطوم دوار150م	582124.20			
- مضخة محرك gep	593000.44			
- زراعة الحمضيات	2746300.00			
- مصدات الرياح	91560.00			
المجموع	**8357297.61**		**835797.61**	**7521500.00**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

❖ **صافي القيمة النقدية (VAN) ومعدل العائد الداخلي (TRI) :**

الجدول رقم (2-4): يبين صافي القيمة النقدية (VAN) ومعدل العائد الداخلي (TRI)

السنوات	التدفقات النقدية	معدل الخصم	التدفقات المخصومة	التدفقات المخصومة المتراكمة
0	8.357.297.61	//	//	8.357.297.61
N	8.357.297.61	//	//	8.357.297.61
N+1	-1.658.900.00	0.909	//	8.357.297.61
N+2	-1.824.790.00	0.861	//	8.357.297.61
N+3	-2.006.169.00	0.751	//	8.357.297.61
N+4	-2.206.685.00	0.683	//	8.357.297.61
N+5	1.073.946.00	0.621	666.920.00	7.690.377.61

N+6	4.256.726.00	0.564	2.400.793.00	5.289.584.61
N+7	7.506.263.00	0.513	3.850.712.00	1.438.873.61
N+8	17.638.091.00	0.466	8.219.350.00	9.658.222.61
N+9	20.860.768.00	0.424	8.844.965.00	18.503.187.61
N+10	24.014.192.00	0.385	9.245.463.00	27.748.650.61

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يؤدي تنفيذ الاستثمار المذكور أعلاه إلى صرف مبلغ 8.357.297.61 دينار جزائري وسيحصل على 27.748.650.61 دينار جزائري في المقابل بعد 10 سنوات، وبالتالي فإن العملية مفيدة للغاية بالنظر إلى تكلفة الاستثمار.

مؤشر الربح	**3.32**
فترة استرداد رأس المال	**3.01**
القيمة الصافية النقدية	**27748650.61**
معدل العائد الداخلي TRI	**% 0.85**

يتكون تنفيذ الاستثمار المذكور أعلاه من الحصول على 3.32 دج مقابل 01 دج محقون وبالتالي فإن العملية مفيدة للغاية.

فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر هي عدد السنوات والأشهر حتى التراكم وصول التدفقات النقدية المخصومة إلى رأس المال المستثمر في هذا المشروع الموعد النهائي هو 03 سنوات و01 شهر تأخير لمدة سنة واحدة شاملة).

تقدر ربحية المشروع بـ 0.85%. أي أن كل دينار مستثمر سينتج 0.85 دج في المتوسط الربحية مفيدة للغاية

المطلب الثالث: دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية

أولا: الائتمان المصرفي

1) الائتمان المصرفي قصير الأجل:

الائتمان المصرفي قصير الأجل، هو من أكثر الأصول ربحا بالنسبة للبنوك التجارية وأقلها سيولة إذ ليس من حق البنك أن يطالب العميل بتسديد قيمة الائتمان قبل أن يحين تاريخ استحقاقه والائتمان القصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط التجاري، ولتمويل قطاعي الأعمال والتجارة أي تغطي احتياجات الأفراد والمنشأة من رأس المال، فمن المفروض أن المنشأة والأفراد في ممارسة نشاط تجاري أو صناعي يحتاجون إلى موارد تمويلية تفوق الموارد الذاتية فتلجأ للبنوك التجارية للحصول على ائتمان يغطي الفرق بين الموارد المطلوبة والموارد المتاحة ذاتيا، ويكون هذا الائتمان بطبيعته قصير الأجل لأنه يتحدد بدورة رأس المال ويمنح للمنشأة بغرض بناء الأصول المتداولة المؤقتة التي تشمل النقدية والاستمارات المالية المؤقتة والمخزون السلعي والحسابات المدينة، ومدة هذا الائتمان سنة واحدة ولا يتجاوز السنتين، والوفاء به يتم مع نهاية العملية التي استهدف تمويلها وينقسم الائتمان القصير الأجل إلى ثلاثة أنواع هي :

أ) اعتمادات الاستغلال الإجمالية:

- **تسهيلات الصندوق:**

وهي تسهيلات تقدمها البنوك التجارية لفترة لا تتعدى الشهر، وهي تختص عادة بمساعدة المنشأة في دفع المبالغ المستحقة عليها، والتي تفوق ما هو موجود في خزينتها، وقد تستخدم في تسديد نفقات أجور المستخدمين أو تمويل الفترة الفاصلة بين استحقاق الديون و تحصيل الحقوق ولا يجب استعمال هذه التسهيلات إلا لبضعة أيام من الشهر، ويجب على العميل أن يرجع حسابه دائنا بمجرد تحصيل المقبوضات لان الاستعمال السيئ لهذا الاعتماد سيحوله إلى اعتماد على المكشوف، لهذا فان البنك حريص على اجتناب حدوث مثل هذا التحول

- **السحب على المكشوف:**

وهو نوع من القروض القصيرة الأجل المستعملة في الاستجابة للاحتياجات الخزينة، و لا تحدث هذه الاحتياجات تفاوتا بسيطا فيها كما هو الحال بالنسبة لتسهيلات الصندوق، بل هي خلل دائم بين

الإيرادات ومصارف الخزينة ويفرض البنك فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها مبالغ تفوق رصيده الدائن في الحساب الجاري، ويوقف البنك فرض الفائدة بمجرد عودة الرصيد من مدين إلى الدائن.

- **قرض الموسم:**

هو عبارة عن تسليف تقدمه البنوك التجارية على الحساب الجاري، وقد تصل فترته إلى تسعة أشهر، ويتم استعمال هذا التسليف في الحالات التي تتصف فيها دورة الإنتاج أو البيع بالموسمية ويكون الغرض من هذا التسليف تغطية التكاليف المرتفعة خلال الفترة المتعلقة بالمواد الأولية، أو التخزين أو النقل .... الخ. ويشترط البنك في حالة هذا النوع من التسهيلات تقديم مخطط تمويل الموسم حتى يتمكن البنك من اتخاذ القرار على أساس معلومات دقيقة.

ب) الاعتماد التوصيلي:

وهو اعتماد يمنحه البنك إلى احد عملائه، في انتظار استكمال عملية مالية مكفولة برهن وأكيدة تضمن تسديد هذا الاعتماد. والمنشأة لا تلجأ إلى الاعتماد التوصيلي إلا إذا كانت العملية المالية مؤكدة أو شبه مؤكدة .

ت) اعتمادات الاستغلال الخصوصية:

وتتمثل في الاعتمادات المقدمة من طرف البنوك التجارية من اجل تمويل أصول متداولة، ومن أهم هذه الاعتمادات وأكثرها استعمالا ما يلي:

- **السلفة على البضائع :**

وهي تمويل يمنحه البنك على أساس رهن بضاعة مخزنة ويتم الحجز على البضاعة المرهونة كمقابل لضمان هذه السلفة، حيث تتلخص هذه العملية في نقل حيازة البضاعة المرهونة من عند المدين إلى الدائن مباشرة أو بصفة غير مباشرة تجعلها في حيازة طرف آخر، والذي يضمن الحفاظ عليها خلال مدة السلفة ويتعهد للدائن بعدم التصرف فيها إلا بإذنه بالإضافة إلى هذا فان البنك يهمه التأكد من طبيعة وجودة وقيمة البضائع المرهونة، ولهذا فهو يترك هامشا كافيا بين السلفة التي سيمنحها وقيمة الرهن المقدم لضمان حقه.

- **السلفة على الصفقات العمومية:**

تحقق الدولة منشآت من طرق ومدارس ومستشفيات بواسطة تحرير عقود الصفات مع المقاولين، وتنفيذ هذه الصفقات يتطلب من المقاول تمويلا معتبرا وعلى مدة طويلة وفي نفس الوقت تدفع الادارات مبالغ جيدة لكنها تتأخر في أغلب الأحيان في عملية التسديد والبنوك التجارية تساهم بشكل واسع في تمويل صفقات الأشغال العامة وذلك بقبولها التسليفات المضمونة برهن لصالح المستفيد من الصفقة.

2) الإئتمان المتوسط و الطويل الأجل:

الإئتمان المتوسط الأجل:

وهو ذلك النوع من القروض التي يتم سدادها في فترة تزيد عن سنة و تقل عن عشرين سنة، وللبنوك التجارية دور مهم في هذا النوع من أنواع القروض فبعد أن كانت تقتصر في التعامل المالي على التمويل القصير الأجل، اتجهت البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات و المنشآت بقروض متوسطة الأجل تصل إلى خمس سنوات، وغالبا ما يتم هذا النوع من القروض على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها و قيمتها في شروط عقد الإقراض، ويكون سعر الفائدة فيها متوسط الأجل أعلى من سعر الفائدة للفروض القصيرة الأجل.

وتضع البنوك التجارية جملة من الشروط للإقراض المتوسطة الأجل الهدف منها هو ضمان قدرة المنشآت المقترضة على رد القرض، منها ما يسمى بالشروط العامة التي تتعلق بحجم رأس المال العامل أي أنها تطلب أن لا يقل رأس المال العامل للمشروع عن مبلغ معين، كذلك منع المنشآت المقترضة من الاقتراض سواء كان الغرض متوسط الأجل أو لغرض طويل الأجل ، كما تضع البنوك التجارية شروطا إجرائية متمثلة بتقديم المنشأة المقترضة ميزانيتها الختامية وحساب الأرباح والخسائر للبنك المقرض لتحليلها و الوقوف على المركز المالي للمنشأة ، إلى جانب وضع قيود عدم رهن أو استئجار موجودات المنشأة أو خصم أوراقها التجارية لدى بنوك أخرى.

كما قد تلجأ البنوك التجارية إلى وضع شروط خاصة الهدف منها هو التأكد و التامين التام لسداد القرض من قبل المقترض ، كأن يتم مثلا تحديد وجهة صرف القرض و كيفية التصرف به، و غيرها من الشروط الخاصة التي يرتئيها المقرض، وتتوقف الموافقة على هذه الشروط من المقترض و المقرض على مدى حاجة المقترض للأموال، وتوفر البدائل إضافة إلى مركزه المالي و سمعته في دنيا الأعمال.

وهنا يجب أن نفرق بين ائتمان متوسط الأجل قابل للتعبئة و الائتمان المتوسط الأجل الغير قابل للتعبئة ، فالأول يمكن البنك من عملية إعادة التمويل لدى مؤسسة التعبئة لكن الثاني لا تمكن إعادة تمويله، و التعبئة هي عملية تجعل باستطاعة الدائن أن يحصل على المبالغ التي أقرضها لمدينه و ذلك عبر مؤسسة لتعبئة الديون، و هي تستوجب في كثير من الأحيان الحصول على موافقة مسبقة من المؤسسة الخاصة بتعبئة الديون وذلك قبل كل عملية تحصيل ، و بصفة عامة فإن الائتمان المتوسط الأجل معرض أكثر لخطر التجميد و الضياع مقارنة بالائتمان قصير الأجل.

فخطر التجميد يمكن تفاديه بأخذ تعهد إعادة خصم من طرف البنك المركزي أو مؤسسة لتعبئة الديون ، لكن هذا الخطر يمكن أن يظهر مرة أخرى في آجال الاستحقاق، إذا كان أحد المستفيدين من هذا الائتمانات عاجز عن الدفع و يلتمس تأخير أجل الاستحقاق ، ففي هذه الحالة يكون التفاهم مع مؤسسة تعبئة الديون صعبا ، والتجميد يبقى دائما على مسؤولية البنك.

أما خطر ضياع الائتمان المتوسط الأجل فيكون أكبر نتيجة تعرض أعمال المقترض إلى خطر لسبب أو الآخر لذا على المصرفي أن يتحرى الدقة في دراسته لبرنامج السداد المقترح من قبل العميل، و أن يبحث عن ضمانات.

الائتمان الطويل الأجل :

هو ائتمان لمدة أكثر من سبع سنوات، و هو موجه لتمويل الأصول الثابتة أي الاستثمارات الثقيلة كالمباني، المعامل التجهيزات الضخمة ... الخ، أي أن تكون فترة إهلاكها تتجاوز سبع سنوات و هذا الائتمان يمكن أن يصل إلى 20 سنة في بعض الأحيان.

وقد أصبحت البنوك التجارية تمارس هذا النوع من الائتمان الذي كان في الماضي حكرا على البنوك على ذلك بفضل السماح لها بقبول ودائع طويلة الأجل. المتخصصة لقدر أما الضمانات المقدمة لهذا النوع من الائتمان فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الرهن العقاري، الرهن الحيازي أما الفائدة فتحددها السلطات المعنية.

ثانيا: الادخار والاستثمار

أ) دور الادخار في النشاط الاقتصادي:

لقد لمست معظم الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار إذ تعد المدخرات الوطنية الدعامة الأساسية للاستثمار لذا عملت هذه الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية بما يتفق وأهداف الدولة وبما يعود على المجتمع بالنفع العام. ولقد أظهر التطور الاقتصادي أن لصغار المدخرين أهمية كبيرة فيما يمكن أن يحصل عليه من تجميع مدخراتهم التي تفوق في حالات كثيرة المدخرات التي تجمع من الفئة من ذوي الدخول الكبيرة ولا سيما بعد أن نمت الطبقة العاملة والفئات المتوسطة، من ناحية، وبعد أن ضغطت المطالب والنفقات المتزايدة للدولة، من ناحية أخرى وإذا كانت أهمية الادخار أساساً للاستثمار سواء للفرد أو للدولة أوضح ما تكون في الأحوال العادية، فإنها أشد وضوحاً وأكثر إلحاحاً في مراحل التنمية والتطور، إذ تؤدي المدخرات خدمات جليلة للفرد وللدولة

ب) الادخار والتنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية، وسيلة لزيادة رفاهية الأفراد وتثبيت دعائم النهضة الاجتماعية والاستقلال السياسي ترتكز على عملية تكوين رأس المال أو بناء الطاقات الإنتاجية الجديدة ووضعها موضع الإنتاج ، ومن نافلة القول الحديث عن الحلقة المفرغة في عملية التنمية التي تعزو نقص التكوين الإنتاجي إلى قلة الادخار، وقلة الادخار إلى انخفاض الدخل الفردي، وانخفاض الدخل الفردي إلى انخفاض الدخل القومي وزيادة الضغط السكاني، وانخفاض الدخل القومي إلى انخفاض الإنتاجية وعدم استغلال الموارد الطبيعية الذي يعود إلى نقص التكوين الإنتاجي وقصوره عن تحقيق هذه الأغراض.

وللقيام بعملية تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة لا بد للمجتمع من تخصيص جزء من موارده المتمثلة في السلع والخدمات المنتجة لتحقيق هذه الغاية، وهذا في الواقع هو كنه عملية التكوين الإنتاجي أو ما يسمى الوجه المادي لعملية تمويل التنمية.

ت) القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية التي لا تطلب لذاتها وإنما لما يمكن أن تحققه من فوائد وأرباح إذ هي واسطة لتبادل السلع والخدمات من يد إلى أخرى لتحقيق الأهداف المسطرة ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن الأهداف المراد تحقيقها هي تمويل الاستثمارات عن طريق تقديم القروض المختلفة منها القرض الإيجاري بمختلف أنواعه .

ث) دور القطاع البنكي في تعبئة الاستثمار لأغراض التنمية:

يعد القطاع البنكي اليوم دعامة أساسية لبناء أي اقتصاد حر يقوي من دعائم أي دولة ويدفع بها نحو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تعد المؤسسات البنكية بأنواعها أهم المؤسسات التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد سواء على الصعيد الوطني أو الدولي للأسباب التالية:

- تؤدي البنوك خدمات ووظائف وأنشطة لا يمكن للأفراد والمؤسسات والحكومات الاستغناء عنها.
- تعمل الخدمات البنكية التي تقوم بها البنوك على تسهيل أداء النظام الاقتصادي وتسهيل عمليات المبادلة في المجتمع.
- تساهم البنوك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تساهم أيضا في تسهيل مهمة تنفيذ خطط التنمية التي تضعها الدول.
- يسهل الانتشار الجغرافي للبنوك دوليا سواء بفروع او بشبكة من العلاقات عمليات التبادل الاقتصادي بين المجتمعات مما يساعد على تنمية التجارة الدولية.
- يضع العديد من المواطنين مدخراتهم لدى البنوك.
- تقوم البنوك باستثمار ما لديها من أموال متجمعة في مشاريع الاقتصاد الوطني سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة مما يساعد على نموه. للبنوك دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية من ضمنها تشغيل اليد عاملة.
- تقوم البنوك بدور اجتماعي هادف وفعال بالتصدي لمشكلة الفقر والبطالة من خلال ما تقدمه من قروض صغيرة وبفوائد ميسرة كما تقدم البنوك الإسلامية خدمات اجتماعية هادفة للربح.
- تنفيذ خطط الدولة التنموية الاقتصادية والاجتماعية

ثالثا: الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال التجارة الخارجية

من أهم العمليات المستعملة في هذا المجال:

الاعتماد المستندي:

هو تعهد يصدر عن البنك (فاتح الاعتماد) بناء على طلب العميل الذي يدفع مبلغا معينا مقابل استلام مستندات شحن البضاعة وفقا للشروط المتفق عليها ، والاعتماد المستندي يهدف إلى تشجيع التجارة الخارجية من خلال ضمان حق كل طرف من أطراف التعاقد، وقد نشأ نظام الاعتماد المستندي من خلال الحاجة إلى إجراء المعاملات التجارية عن طريق وسيط محل ثقة من المصدر والمستورد حتى يطمئن المصدر إلى أن بضاعته بيعت بالسعر المتفق عليه وانه استلم ثمنها حالة شحنها ، وحتى يطمئن المستورد بالبنك المحلي فإنه سيتقاضى عمولة معينة نتيجة خدماته التي قدمها في هذا المجال بالإضافة إلى أن التأمينات التي يأخذها تشكل مصدرا تمويليا له، أما بالنسبة للبنك المرسل فإنه يتقاضى عمولة تتوقف ودوره في الاعتماد فإذا كان دوره كمبلغ للاعتماد فإن عمولته تختلف عما إذا كان دوره معيار للاعتماد أي يكفل دفع قيمة الاعتماد المستفيد على شرط أن تكون المستندات المقدمة مطابقة لشروط الاعتماد المستندي.

خاتمة الفصل الثاني

وفي ختام الفصـــل ودراســـتنا التطبيقية يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الســـاحة الوطنية لكونه يمتلك أكبر شـــبكة مصـــرفية في الجزائر، هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشـــاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مســـطر لها مســـبقا وفق مخططات تنموية.

في حين بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصـــادية ويرجع هذا للحجم ونوعية المشـــاريع التي يقوم بتمويلها والتي يؤثر بطريقة مباشـــرة أو غير مباشـــرة على كل من الإنتاج والاستهلاك والشغل، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية.

خاتمة

خاتمة

خاتمة عامة:

وفي خاتمة الدراسة التي تدور إشكاليتها المعالجة حول الأهمية الكبيرة للبنوك التجارية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية وقد تطرقنا في معالجة هذا الموضوع إلى أهم موارد و استخدامات البنوك التجارية وأبرز الوظائف الرئيسية التي رفعت من مكانتها أكثر على المستوى الوطني والدولي على حد السواء، كما قمنا بتقديم التنمية الاقتصادية من حيث المفهوم والأهداف والاهمية كما القينا الضوء على أهم مصادر تمويلها حيث من خلال هاته المصادر استخلصنا أن البنوك التجارية هي المصدر الأهم من بين هاته المصادر ولها دور أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ولقد استهدف هذا البحث إبراز دورا لبنوك التجارية وكيفية مساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية ، وبما ان دراسة وفهم الموضوع من الناحية التطبيقية يتطلب تأصيلا نظريا يزيح جوانب اللبس والغموض فيه، قمنا في هذه الدراسة باستعراض الجانب النظري عن البنوك التجارية حيث تعرضت الدراسة لماهية ومهام وأهداف البنوك التجارية، كما تعرضنا إلى التعريف بالتنمية الاقتصادية وذلك من خلال التعرف على مفهومها وأهدافها وكذا العوائق التي تواجهها وقد كان أهم ما تطرقنا إليه من هذه الدراسة هو مصادر تمويل التنمية الاقتصادية حيث من خلال هذا العنصر نجيب على إشكالية البحث نظريا أما تطبيقيا وواقعيا قمنا بدراسة تطبيقية وكان مثال على ذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى : توصلنا إلى الحكم بصحة هذه الفرضية حيث تتمثل في الدور الفعال التي تلعبه البنوك التجارية والمتمثلة في الوساطة المالية بين فئة المدخرين والمستثمرين من اجل الوصول الى التوازن المطلوب وعدة اجراءات و اعتبارات سياسية كضرورة منح الاستقلالية للبنوك التجارية . والانفتاح على الإقتصاد العالمي من اجل الإحتكاك بالعالم الخارجي.

الفرضية الثانية: نستطيع نفي هذه الفرضية من منطلق اختلاف السياسات المتبعة من طرف هذه البنوك في عملية التمويل تبعا لاختلاف أنواعها ،واثر العولمة المالية والمتغيرات المالية العالمية الراهنة بدا واضحا على اداء البنوك التجارية بداية بالادخار النسبي للتكنولوجية الحديثة, ورغم كل هذا نستطيع القول إن التطور في الأداء كان نسبي ولم يرقى إلى المستوى المطلوب.

خاتمة

الفرضـــية الثالثة: وصـــلنا إلى صـــحة واثبات هذه الفرضـــية من الدور التي تلعبه البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية والوصول الى ما تفرضه هذه الظاهرة من إجراءات وتحويلات وتحديات.

نتائج الدراسة:

فكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة معســـكر - يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمشروعات الاقتصادية، بحيث يوفر البنك قروض استثمارية واستغلالية وعدة أنواع أخرى من القروض.
- يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة معســـكر - بدور ايجابي في تمويل المشـــروعات و هذا ما يؤدي إلى تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري
- نلاحظ أنه مع كل زيادة في حجم القروض الممنوحة من طرف البنك خاصـة للمؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة يحدث توفير مناصـب شـغل جديدة مع كل مشـروع يقوم بتمويله وزيادة في أرباحه أي زيادة قدرته على منح الائتمان.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية..

التوصيات:

يمكن القول بأن البنوك التجارية مازالت ضـــعيفة الأداء تحتاج إلى مجهودات كبيرة، لكي يتوفر فيها تطورات واجواء تنافســية والمســاعدة على تنمية القدرات التنافســية لتتمكن من مواجهة البنوك العالمية ومن أهم التوصيات التي يمكن تقديمها :

- ✓ إعادة تأهيل البنوك العمومية، وتوســيع وظائفها وخدماتها لأن وظائفها محدودة إذ تكتفي البنوك الجزائرية بتقديم خدمات كلاسيكية على غرار وظيفة الإقراض وقبول الودائع.
- ✓ ضـرورة عصـرنة النظام البنكي في الجزائر، لأنه مازال غير فعال ولا يسـتجيب لشـروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر
- ✓ تدعيم دور الســلطة المراقبة من أجل حماية ملائمة للبنوك وخاصــة في ظل وجود المتزايد للبنوك الخاصة.
- ✓ تحديث البنوك التجارية وذلك عن طريق التنويع المصرفي وتبني إدارة الجودة الشاملة.

خاتمة

- ✓ العمل على تأهيل الإطار البشري والكفاءة البشرية وترقية أدائه بما يحقق أهداف البنوك.
- ✓ تفعيل أداء السوق المالي لأنه ذو العلاقة وطيدة بالبنوك

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع:

الكتب:

- أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، بيروت، 1990
- إسـماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشـر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015
- بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، ط01، دار الراية للنشر والتوزيع، 2008
- زياد رمضان، إدارة العمليات المصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط06، عمان، 1997
- سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988
- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010
- ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة الجامعة، ط01، الإسكندرية، 2002
- ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، ط02، الإسكندرية، 2008
- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000
- عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصـاديات النقود والبنوك: الأسـاسـيات والمتحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009
- علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط01، 2011
- فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصـادية بين النظرية وواقع الدول النامية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1985
- فليح حسـن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصـادي، ط01، عالم الكتب الحديث للنشـر والتوزيع، 2006
- محباخلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011
- محروس إسماعيل، دراسات في الموارد الاقتصادية، الجزء الأول، شباب الجامعة، الإسكندرية، دون سنة النشر
- محمد سعيد، أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية

قائمة المصادروالمراجع

- محمد شفيق، السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، 1998
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، على عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص، النظريات، الاستراتيجيات)، مطبعة البخيرة للنشر، جامعة الإسكندرية، 2008
- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية – مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006
- محمود سجنون، الاقتصاد النقدي المصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003
- محمود يونس، كمال أمين الوصال، اقتصاديات: نقود وبنوك وأسواق مالية، قسم الاقتصاد للنشر، الإسكندرية، 2005
- وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، ط01، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2009

مجلات:

- كموم عبد القادر، تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 29، تخصص تسويق العمليات المصرفية والمالية، جامعة الجزائر 03

الرسائل الجامعية:

- بن جروة إبراهيم، بوحفص محمد مرتضى، دور البنوك التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة حاسي مسعود-)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023/2022

- جميل باشا العيد، التقنيات البنكية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2023/2022

الملاحق

5.10. Les Flux de trésorerie actualisés,

Valeur Actuelle Nette (VAN) et Taux de Rentabilité Interne (TRI),

Années	Flux de trésorerie	Taux d'actualisation	Flux actualisés	Flux actualisés cumulés
0	8.357.297.61	//	//	8.357.297.61
N	8.357.297.61	//	//	8.357.297.61
N+1	-1.658.900.00	0.909	//	8.357.297.61
N+2	-1.824.790.00	0.861	//	8.357.297.61
N+3	-2.006.169.00	0.751	//	8.357.297.61
N+4	-2.206.685.00	0.683	//	8.357.297.61
N+5	1.073.946.00	0.621	666.920.00	7.690.377.61
N+6	4.256.726.00	0.564	2.400.793.00	5.289.584.61
N+7	7.506.263.00	0.513	3.850.712.00	1.438.873.61
N+8	17.638.091.00	0.466	8.219.350.00	9.658.222.61
N+9	20.860.768.00	0.424	8.844.965.00	18.503.187.61
N+10	24.014.192.00	0.385	9.245.463.00	27.748.650.61

La réalisation de l'investissement ci-dessus revient à décaisser **8.357.297.61** DA et, va recevoir DA **27.748.650.61** en contre partie après **10 ans**, l'opération est donc et très avantageuse vu le cout de l'investissement

Indice de Profitabilité	3.32
Délai de Récupération du Capital Investi	3.01
Valeur Actuelle Nette	27.748.650.61
Taux de Rentabilité Interne (TRI)	0.85 %

La réalisation de l'investissement ci-dessus consiste à recevoir **3.32 DA** pour **01 DA** injecte, l'opération est donc très avantageuse

Le délai de récupération du capital investi est le nombre d'années et mois jusqu'à ce que le cumul des flux de trésorerie actualises atteigne le capital investi.

Dans ce projet le délai est de **03 ans et 01 mois** (différé d'un an inclus)

La rentabilité du projet est estimée à **0.85%**, autrement dit, chaque dinar investi va produire **0.85** dinars, en moyenne, la rentabilite est très avantageuse

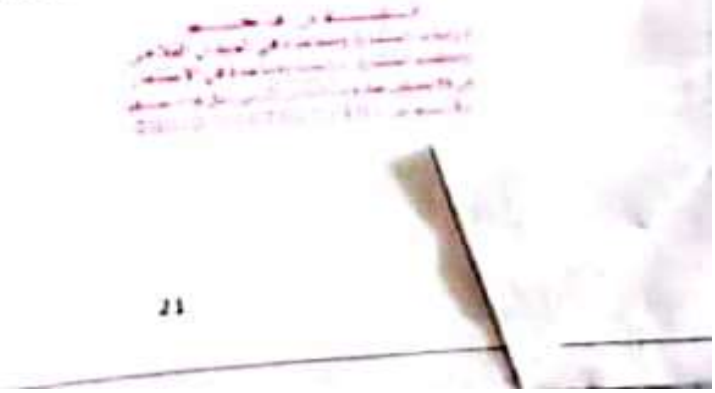

5- Structure de Financement :

Désignation	Coût Global	Crédit Bancaire	Apport Personnel	Crédit ETTAHADI	Subventi n
- Bassin d4accumulation 1500M³ en géo membrane	1 428 000.00				
- Réseau goutte à goutte	2 165 800.00				
- Tête de station	95 200.00				
- Moteur 02 cylindres	654 500.00				/
- Tuyau roulant 150m	582 124.20				
- Refoulement GEP	593 000.44				
- Plantation Agrume 07 Has	2 746 800.00				
- Plantation brise vent	91 560.00				
TOTAL	8 357 297.61	/	835 797.61	7 521 500.00	/
%	100%		10%	90%	

NB : le montant des agrumes reste toujours trop exagéré